

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDER – BISKRA
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion.
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

الأثار الاقتصادية لانهايار أسعار النفط
في الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية ونقود

تحت اشراف الأستاذة :

❖ حمريط رشيد

من إعداد

❖ رواغة زكرياء

الموسم الجامعي 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ
مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ
بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)»
«صدق الله العظيم»

الآيات من سورة العلق



كلمة شكر

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أولئك الذين كانوا لنا نبعا لا ينضب من المعرفة أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

- الاستاذ : عبة فريد

- أساتذة سبتي وسيلة

وأخص بالذكر الأساتذ الذي لم يبخل أبدا في تقديم العون والمساعدة اللازمة من مراجع ومعلومات:

أستاذ-حمريط رشيد

نقف بكل احترام وتقدير لكل ما قدم لنا المعارف وتوجيهات ليضمنوا لنا نقطة انطلاق في بداية طريقنا الطويلة.



الأهداء

إلى قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة أقدم لك أبسط ما استطعت عمله بفضلك وأسأل الله أن يعطيني القدرة لأمنحك أكثر.

أبي

إلى طهارة الدنيا وقداسة الحياة، القلب الطيب الناصع أضع اليوم عمري كله عند قدميك وما عمري عند ربي أعظم من الجنة التي جعلت تحت قدميك.

أمي

إلى أقرب الناس إلى قلبي ومن هم في قلبي دائما.....إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها.

أخوتي

(سناء -هاجر-مريم -شهرزاد-الياس - أسامة)

وطبعا الحلوة صغيرة ابنة اختي اريج

آلاف الذكريات اخترتها عنكم.... وآلاف البسمات رسمتها بفضلكم.....

بكينا سوية وفرحنا سوية..... ولأن لكل بداية نهاية وقد حانت نهاية حياتنا الدراسية... أرجو لكم بدايات أخرى أكثر إشراقا وجمالا

أصدقائي

(نواجي مخلوف المدعو كوكو-لقصوري محمد لمين -جغوبي صدام)

إلى اصدقاء الطفولة وشقائق الروح.... ورفقاء الدرب...إلى من خطو معي سطور الحكاية ولا زالوا يرسمون حروفها.

إلى كل إنسان ساندني ووقف بجانبني دوما.....أهدي عملي المتواضع هذا.

إلى من أكن لهم كل الحب والتقدير.

أقاربي

إلى كل من ساهم معي في إتمام هذا المشروع ولو بكلمة....

زكريا

لولاكم لما كنت هنا اليوم....ولما تم عملي هذا.

ملخص:

في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري بحيث يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر التغير في أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي، الميزانية العامة للدولة)، في الجزائر خلال الفترة 1970-2009، حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي من أجل استحداث الظواهر التاريخية بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل البيانات الإحصائية، وقد توصل الباحث إلى أن المتغيرات الاقتصادية تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول سوء بالارتفاع أو الانخفاض أي علاقة طردية، يعني هناك أثر سلبي للصدمات النفطية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: سعر البترول، أحداث جيوسياسية، أساليب تسعير، مؤشرات اقتصادية

Résumé:

Au milieu des préoccupations croissantes au sujet de l'évolution des prix du pétrole et son impact sur L'économie algérienne afin que cette recherche vise à découvrir l'impact de la variation du prix du Pétrole sur certains indicateurs économiques (balance commerciale, le produit intérieur brut (PIB)

Le budget de l'Etat), en Algérie durant la période allant de 1970 à 2009, où il était le recours à L'approche historique pour le développement de phénomènes plus historique de la méthode d'analyse Descriptive pour la description et l'analyse des données statistiques, et chercheur a conclu que les Variables économiques liées en grande partie au prix malade hausse du pétrole ou de refuser toute Corrélation directe, signifient qu'il s'agit d'un impact négatif des chocs d'huile sur la stabilité économique en Algérie.

Mots-clés: les prix du pétrole, des événements géopolitiques, les méthodes de fixation des prix, les indicateurs économiques

فهرس المحتويات

II.....	كلمة شكر وتقدير
III.....	الإهداء
IV.....	ملخص البحث بالعربية
V.....	ملخص البحث بالفرنسية
VI.....	فهرس المحتويات والجداول والأشكال

المقدمة العامة [أ - ج]

أ.....	تمهيد
أ.....	تحديد إشكالية البحث
ب.....	فرضيات البحث
ب.....	تحديد إطار البحث
ت.....	أسباب اختيار الموضوع
ت.....	أهمية البحث
ث.....	أهداف البحث
ث.....	المنهج والأدوات المستخدمة في البحث
ج.....	موقع البحث من الدراسات السابقة
ج.....	خطة وهيكل البحث

الفصل الأول : عموميات حول النفط

01.....	تمهيد
02.....	المبحث الأول: ماهية النفط و مراحل صناعته
02.....	المطلب الأول: تعريف و أصل النفط ونشأته
03.....	المطلب الثاني: الخصائص العامة للنفط
06.....	المطلب الثالث: وسائل البحث عن النفط ومراحل صناعته
08.....	المبحث الثاني: تطور صناعة النفط في الجزائر
08.....	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات في الجزائر
13.....	المطلب الثاني: امكانية الجزائر النفطية
15.....	المطلب الثالث: اصلاحات مؤسساتية و تطوير مصادر و هياكل القطاع

فهرس المحتويات

20.....	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني : اسعار النفط و العوامل المؤثرة و المحددة لها.
22.....	تمهيد.....
23.....	المبحث الاول : ماهية السعر النفطي.....
23.....	المطلب الاول : مفهوم السعر النفطي.....
25.....	المطلب الثاني : تطوير أسعار النفط.....
33.....	المطلب الثالث: أنواع أسعار النفط.....
35.....	المبحث الثاني: العوامل المحددة و المؤثرة في أسعار النفط.....
35.....	المطلب الأول: العناصر المؤثرة في أسعار النفط.....
39.....	المطلب الثاني : أثر و مواقف وعلاقات الأطراف الدولية على أسعار النفط.....
41.....	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث : اثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري
42.....	تمهيد.....
43.....	المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الداخلية.....
43.....	المطلب الأول : أثر انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة.....
44.....	المطلب الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على التوازن الخارجي.....
57.....	المطلب الثالث: أثر انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري.....
62.....	المبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط و نتائجه على الاقتصاد في الجزائر.....
62.....	المطلب الأول: نتائج تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد في الجزائر.....
70.....	المطلب الثاني : الناتج المحلي الاجمالي و تأثره بتغيرات أسعار النفط.....
81.....	خلاصة الفصل الثالث.....
83.....	الخاتمة.....
	المراجع.....
	الملاحق.....

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	جدول يبين الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة	01
45	جدول يبين انخفاض الجباية النفطية من ايرادات ميزانية العامة للدولة	02
46	جدول يوضح الجباية البيتروولية الى الايرادات الكلية فترة 2006-1986	03
47	جدول يوضح حصيلة الجباية البيتروولية و الايرادات الكلية خلال فترة 2006-1986	04
48	جدول يوضح النفقات العامة و دور الجباية البيتروولية في تغطيتها خلال فترة 2006-1986	05
52	جدول يبين تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1999-1986	06
54	جدول يبين تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2007-2000	07
55	جدول يبين تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2006-1986	08
57	جدول يبين تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2007-2000	09
58	جدول يوضح تطور وضعية الميزان التجاري خلال فترة 1999-1986	10
59	جدول يوضح تطور وضعية الميزان التجاري خلال فترة 2007-2000	11
63	جدول يوضح تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر 1985-1970	12
63	جدول يوضح تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر 2000-1986	13
64	جدول يوضح تطور السعر النفطي الجزائري 2009-2000	14
65	جدول يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال 2006-1986	15
66	جدول يوضح تطور الواردات الجزائرية خلال 2006-1986	16
67	جدول يوضح تطور رصيد الميزان التجاري الجزائرية خلال فترة 2009-1986	17
68	جدول يوضح تطور الناتج الداخلي الاجمالي الجزائرية خلال فترة 2009-1986	18
69	جدول يوضح تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال فترة 2009-1986	19
71	شكل يوضح تطور أسعار البترول الجزائري خلال الفترة 2010-2000	20
73	شكل يوضح تطور الصادرات الاجمالية خلال الفترة 2010-2000	21
75	شكل يوضح تطور الواردات الاجمالية خلال الفترة 2009-1986	22

77	شكل يوضح بدقة تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2009-1986	23
78	شكل يوضح تطور الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة 2010-1986	24
80	شكل يوضح تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 2010-1986	25

مقدمة عامة

المقدمة

يعتبر النفط موردا حيويا ناضبا ومصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب ودخل قومي عام يعتمد على عائدات النفط، والتي يؤدي انخفاضها إلى إختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيائها وسيادتها.

وقد كان من الضروري إنشاء منظمة تعنى بالمصالح النفطية للدول المصدرة لهذا المورد والتي عرفت باسم "منظمة الأوبك" كجهاز محافظ على مصالح الدول المنتجة، وكذا الدول المستوردة له، ولتحديد العلاقة بين الشركات النفطية الكبرى والمنتجين لهذه المادة. لكن بعد تطور هذه العلاقة وبروز دور منظمة الأوبك في التسعير وتأثيره على ارتفاع الأسعار، ترتب على ذلك مجموعة من التأثيرات على الإقتصاد العالمي، كان من بينها الصدمة النفطية المعاكسة أو كما عرفت بالصدمة النفطية الأولى سنة 1986م التي كانت نتائجه وخيمة خصوصا على إقتصاديات الدول المنتجة للنفط.

ونظرا للأهمية البالغة التي يتحلى بها النفط باعتباره مادة خام حيوية للبشرية ومصدر استراتيجي للدولة المصدرة، فإن تأثير العوامل السياسية كان بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، كما سعت كل دول الأوبك إلى الحفاظ على استقرارها الاقتصادي لما له من تأثير مباشر على استقرارها السياسي.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول المنتجة للنفط، فقد لعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا ومهما في بناء وإرساء قواعد اقتصادها الوطني وكذا في تمويل مشاريعها التنموية.

كما أن الجزائر ومنذ تأميمها لقطاع المحروقات مع بداية السبعينات مثلت صادراتها النفطية أكثر من 95 بالمائة بالرغم من تركيزها على الصناعة في تلك الفترة، ما ساهم في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، إلا أن التبعية الكلية للاقتصاد الجزائري لنفط أصبحت نقمة عليه وذلك منذ الانخفاض التدريجي لأسعار النفط مع بداية الثمانينات وصولا إلى الإنهيار التام للأسعار سنة 1986م، ما أدى إلى انهيار الاقتصاد الجزائري واختلال هيكل مزدوج في الميزانية وميزان المدفوعات، مما أدى هذا إلى انهيار الاقتصاد و اختلال هيكل مزدوج في الميزانية.

و تعد محاور هذا الفصل بمثابة المفاتيح المبدئية للدخول في هذا التخصص و قمنا بدراسة عموميات حول النفط من خلال التطرق الى ماهية النفط و مراحل صناعته ،تطور الصناعة النفط في الجزائر.



أما الفصل الثاني تطرقنا الى أسعار النفط و العوامل المؤثرة و المحددة لها من خلال ماهية السعر النفطي و العوامل المؤثرة و المحددة الى أسعار النفط.

أما في الفصل الثالث فقد استكملناه بأثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد في الجزائر من خلال عرض أثر انهيار أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الداخلية، أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد في الجزائر

و خلال سنة 2008 شهدت سوق النفط تقلبات حادة في الأسعار فبينما ارتفعت أسعار النفط إلى ما يقارب \$ 150 عادة لتتخفص بشكل مفاجئ إلى ما يقارب \$ 40 للبرميل يحيطنا هذا البحث بعدد من دلائل و الحجج التي كانت محل جدلا بين المحللين اذ خلص البحث إلى أن عوامل السوق الأساسية لا يبدو أنها كافية لتفسير عدم استقرار أسعار النفط كما أن الأسواق المالية و السياسات الحكومية و متغيرات الاقتصاد الكلي قد لعبت دورا مهما لوصول أسعار نفط إلى مستويات مبالغ فيها.

النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير كثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل اكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة. النفط مادة غير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط وإنما تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمان البدائل المتاحة ومن ينظر إلى تسعيرة النفط اليوم على انه خاضع للعرض والطلب وميكانيكية السوق يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه ، لذلك فان الدعوة إلى تجميد الأسعار -وهي مدار المعركة التي تدور اليوم على الساحة النفطية كمدخل لحل مشكلات العالم الصناعي وبالتالي للحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي، هذه الدعوة من الوجهة الاقتصادية تصدر عن قصر نظر كما انها تؤدي من الوجهة السياسية إلى كارثة محققة.

ولهذا لقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة الآثار الاقتصادية لسقوط أسعار النفط في الجزائر.



الإشكالية:

مما سبق ذكره، يتضح أن هناك علاقة بين تطورات أسعار النفط والاقتصاد الوطني تجعلنا نبحث في مضمونه عن مختلف تفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة، ومنه يمكن صياغة الإشكالية لهذا البحث كما يلي : كيف يؤثر انهيار أسعار النفط على اقتصاد الجزائر؟ و لمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي - ما هو البترول، وما هي أسباب انهيار أسعاره؟ ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط؟ - ما أثر تغير أسعار النفط على اقتصاد الجزائر؟

الفرضيات البحث:

إن معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات، والتي هي:

- توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها خاصة بعد الارتفاع غير المسبوق في أسعاره، والتي تمكن الجزائر وغيرها من الدول النفطية من تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية .

- يعتبر البترول أحد المصادر الهامة للطاقة وبسبب هذه الأهمية أصبح يتعرض لتقلبات بسبب الأحداث والحروب.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى :

- أنه يندرج في إطار التخصص وفي إطار مالية و البنوك؛

- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم النفط ؛

- أن الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه من هذا القطاع، وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- عدم التعرض الكافي لهذا الموضوع والنقص في الإلمام بكل جوانبه المختلفة بشكل مفصل.



أهداف الموضوع:

تهدف الدراسة الى :

- الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ؛
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصدري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق النفطية العالمية

أهمية الموضوع:

أما أهمية الموضوع فهي نابعة من:

- كون البحث يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول النفطية المصدرة ومنها الجزائر والمستهلكة بصفة خاصة؛
- السعر النفطي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع في هيكل اقتصادها، زيادة إلى أن هناك استفادة من نتائجه سواء للدارسين أو الباحثين، كما أنه يوفر مادة علمية ممنهجة ومنسقة ومدعمة بإحصائيات حديثة تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية

دراسات سابقة:

في أثناء إنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على مراجع مختلفة من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية ودولية حيث كانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية بالإضافة إلى الإحصائيات المؤخودة من المواقع الإلكترونية للهيئات الرسمية مثل:

- حسين عبد الله -كتاب مستقبل النفط العربي- من مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،حيث يؤكد المؤلف في كتابه ان الاستثمار الامثل للثروة النفطية و ادارتها يمكن ان يكون نقطة الانطلاق، عن الطريق التنمية العربية المتكاملة و المتواصلة في ظل السياسة النفطية منسقة عربيا ، و يدعو الدول العربية الى تنسيق سياستها الانتاجية و التصديرية مع ايران و فنزويلا بما يدرأ عنها اضرار الناجمة عن الاتفاقيات الدولية و خصوصا ان درجة التركيز خلال المستقبل المتطور، كما يتنبأ المؤلف "لا تتجه الى الارتفاع في انتاج العالمي للنفط فقط بل تتجه الى الارتفاع ايضا و بدرجة اكبر في الصادرات النفطية و ان اجمالي العجز في احتياجات العالم من النفط يتوقع ان تقوم اوبيك بتوفيره ".



- مشدن وهيبية اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973-2003 رسالة ماجستير فرع نفود ومالية جامعة الجزائر.....الخ حيث تطرقت الى حرب الاسعار بين الدول المصدرة و المستوردة و المتغيرات المؤثرة في السوق النفطية
- قويدري قوشيح بوجمعة -انعكاسات تقلبات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر - مذكرة الماجستير العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009 ،التي تطرقت الى اثر اسعار النفط على توازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر .
- اما الدراسة فقد سلطت الضوء على الاثار الاقتصادية لانهايار أسعار النفط في الجزائر و اعتمدنا في هذا الموضوع على خطة مكونة من الفصول التالية :
- الفصل الاول : عموميات حول النفط.
- الفصل الثاني : أسعار النفط والعوامل المؤثرة والمحددة لها.
- الفصل الثالث : أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

عموميات حول النفط

تمهيد:

يعتبر النفط من مصادر الطاقة التي لا تستطيع البشرية أن تستغني عنه في مسيرة حياتها، وقد استعمل الإنسان النفط منذ قديم الزمان ولكن بصورة بدائية ومحدودة ومع مرور الوقت زادت الحاجة إليه خصوصا مع زيادة أحجام السكان والتقدم المحرز على المستوى الصناعي والتكنولوجي وظهر بذلك ما يسمى بالصناعة النفطية.

نتناول في هذا الفصل إبراز ماهية النفط، تطرقنا فيه إلى أصل النفط ووسائل بحث عن النفط، كما قمنا أيضا بذكر خصائص العامة للنفط.

كذلك تناولنا الصناعة النفطية في العالم تحدثنا عن النفط في العالم بصفة عامة وأهميته في مجتمع الصناعة الحديث، وفي الأخير تطرقنا إلى تطور صناعة النفط في الجزائر حيث قمنا بتكلم عن تطور التاريخي للقطاع المحروقات في الجزائر وعن الإمكانيات النفطية، وكذلك تطرقنا فيه إلى دور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: ماهية النفط ومراحل صناعته:

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ الستينيات، فمنذ اكتشافه في ولاية بنسلفينيا وحتى نهاية المرحلة الأمريكية للبتترول سنة 1911 كان دوره محدودا في النمو الاقتصادي بسبب انحصار إنتاجه واستخدامه داخل الولايات المتحدة وسنتناول في هذا المبحث:

- **المطلب الأول: تعريف واصل النفط ونشأته**
- **المطلب الثاني: الخصائص العامة للنفط**
- **المطلب الثالث: وسائل البحث عن النفط ومراحل صناعته**
- **المطلب الأول: تعريف وأصل النفط ونشأته:**

أولا تعريف النفط:

لابد أولا من التنويه بأن استخدام مصطلح البترول ليس موحد في جميع الأوساط العلمية العامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول وفي منطقتنا العربية من محيطها الى خليجها منقسمون في إستخدامهم لهذين المصطلحين. علما أن الكلمتين النفط أو البترول يرمزان ويعنيان نفس الشيء عن هذه المادة، رغم أن البترول أكثر وضوحا في دلالاته الموضوعية والعلمية ويجسد المعنى لهذه المادة. أن كلمة بترول هي في الأصل كلمة لاتينية petroleum وتعني oleum + petr أي بمعنى اخر مثل الصخر.

يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقة باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية، وتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد وتكون جزيئاتها ويحدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الإتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن منتجات أخرى.¹

¹ حسين عبد الله، البترول العربي "دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، 2003 ص1

ثانيا: أصل ونشأة النفط:

أشهر النظريات العلمية لتفسير تكون النفط تقول انه نتيجة تراكم العديد من الصخور المشبعة بالمركبات العضوية تحت سطح الأرض في درجات حرارة مرتفعة وضغط شديد ولفترات زمنية طويلة تحللت تلك المركبات الى بترول المتعارف عليه والذي يندفع في صورة سائلة من الابار عند حفرها، ونتيجة مرور فترات زمنية طويلة على تلك الابار ومع برودتها النسبية مع الوقت تحدث عملية الترسيب فالمكونات عالية الكثافة تتجه الى الأسفل مخلفة ما يعرف بالنفط الثقيل في أسفل البئر بينما يطفو النفط الخفيف و الذي يكون اكثر نقاء على السطح و في الحالات التي تكون فيها تلك المركبات قد دفنت على أعماق كبيرة فان الضغط و الحرارة الشديدة جدا تحولها الى غاز طبيعي، و في الحالات التي قد تكون دفنت فيها على أعماق صغيرة فان عملية التحلل لا تكتمل و تتحول تلك المركبات الى ما يعرف بشال البترول shale oil، وهو في حقيقة عبارة عن صخور رسوبية مختلطة بالكبروجين و هو خليط من مواد عضوية و بالتالي هو ليس في صورة البترول الممكن استخدامه مباشرة و مادة الكبروجين هي احدى المواد الأولية للبترول و يشكل الكبروجين ما بين 5% الى 25% من الشال البترول، و يمكن حرق شال البترول مباشرة من لتوليد طاقة حرارية، لتوليد الكهرباء من محطات الطاقة و لكنه يعتبر وقود غير عالي الكفاءة اذا ما قارنه بالبترول العادي، كذلك يوجد بما يعرف بالبترول الرملي و هو خليط من الرمل و الطمي و الماء و البترول الثقيل و نتيجة خلط البترول الرملي بدرجة كبير فانه يتم استخراجها بطرق التنجيم المتعارف عليه او عن طريق ضخه كسائل بعد تقليل لزوجته باستخدام بخار الماء او بعض المذيبات، وهذه تحتاج الى طاقة عالية و أخيرا يوجد البترول العميق و هو كما يدل اسمه بترول يوجد على أعماق كبيرة و يحتاج أيضا الى طاقة عالية جدا لاستخراجه.¹

المطلب الثاني: وسائل البحث عن النفط ومراحل صناعته:

ان الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية او العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية سواء بإيجادها خاما او تحويل ذلك الخام الى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر او غير المباشر من قبل الانسان.²

وان النشاطات الإنسانية الاقتصادية تكون على عدة مراحل حيث قامت الدراسات الحالية ابتداء من أواخر القرن العشرين ادراج جميع مراحل النشاط الصناعي النفطي في مرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة المنبع ومرحلة المصب، نستعرض شرح كل مرحلة كالاتي³

¹ د. حاتم الرفاعي، "البترول ذروة الإنتاج والتداعيات الانحدار"، كلية الهندسة، جامعة عين الشمس، نهضة مصر ط2 2009 ص ص 41-42.

² أ.رحمان أمال "النفط و التنمية المستدامة"، مجلة أبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد الرابع، 2008/12، ص 180.

³ محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص 04.

أولاً: مرحلة المنبع:

وتدعى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة العليا، حيث تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية التكنولوجية والاقتصادية، الهادفة الى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية، سواء من الناحية كمية النفط وانواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي.

ان هذه المرحلة رغم كونها مجازا لمرحلة واحدة الا انها فعليا تتضمن ثلاث مراحل أساسية او أنشطة (مرحلة البحث والاستكشاف، مرحلة الحفر والتنقيب، مرحلة الاستخراج والإنتاج البترولي)، رغم التباين فيما بينها الاختلاف بين كل منها فهي متداخلة ومتكاملة فيما بينها وان هدفها واحد وهو المعرفة بتواجد النفط مكانيا وطبيعة التواجد وتحديد خصائصه ومميزاته الممهدة للاستغلال الاقتصادي له نظريا وعلميا وسنستعرض المراحل الثلاث كالآتي:

❖ مرحلة البحث والاستكشاف:

ظهرت بوضوح، منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض حيث ثبت بانه يوجد غالبا في الصخور الرسوبية ورجحت هذه الظاهرة عبر التاريخ نظرية المنشأ العضوي، وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجد بهذه الصخور وعليه تركز البحث في الاحواض الرسوبية عند حافة القارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري.¹

❖ مرحلة الحفر والتنقيب:

تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة البترول الطبيعية بعد ان تم تحديد المصائد النفطية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية لمعرفة ما إذا كان هناك بترول ام لا. حيث ان الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود البترول او من عدمه وتجب الدقة في اختيار مواقع الابار الخاصة الاستكشافية منها حيث هي التي توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها ان الدقة في اختيار مواقع الابار لا تحتمها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية كذلك بسبب التكلفة ان الخطأ في اختيار موقع البئر الاستكشافي يمكن ان يؤدي الى عدم العثور على البترول رغم وجوده وذلك بسبب عدم الوصول الى الممكن كما يعتمد على نتيجة الحفر البئر الاستكشافي حفر الابار التقييمية والإنتاجية.²

¹ سمير التنبير، "تطورات النفطية في الوطن العربي ماضيا وحاضرا"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، الجزء الثاني، 2008، ص 18.

² سالم عبد الحسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص ص: 48-54

❖ **مرحلة الاستخراج والإنتاج البترولي:**

وهي المرحلة الهادفة لاستخراج البترول من باطن الأرض ورفعها الى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالح للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، في داخل المنطقة أو البلد أو خارجه وتتضمن هذي المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحيات المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الانشائية كاستعمال حفر الابار النفطية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج وانشاء مختلف المعدات الميكانيكية من انابيب نقل وتنقية وصهاريج تنقي وتجميع.....الخ.

ان مرحلة استخراج النفط مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلتين السابقتين وتشكل المراحل الثلاثة عملية انتاج النفط الخام او ما يطلق عليه الصناعة الاستخراجية النفطية.

❖ **ثانيا: مرحلة المصب:**

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع، وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا، حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجها وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو جانب المعرفي والنظري.

حيث تقوم مرحلة المصب على مجموعة من مراحل¹:

❖ **مرحلة نقل النفط:**

تقوم بنقل النفط من المراكز أو المناطق الإنتاجية الى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل البترول.

❖ **مرحلة التكرير أو التصفية النفطية:**

وهي المرحلة الهادفة الى تصنيع البترول في المصافي التكريرية، بتحويله من صورته الخام الى اشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية اليها مباشرة، أو للعمليات التصنيعية لمرحل صناعة المتعددة يطلق على هذه المرحلة الصناعية التحويلية وهي بمثابة غرلة لمادة البترول من اجل الحصول على المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع والكبير.

¹ احمد حسين الهيبي، "مقدمة في اقتصاد النفط"، دار النموذجية للطباعة و النشر صيدا ، بيروت، ط1، 2011، ص 67

ثالثا: مرحلة التسويق والتوزيع:

وهي المرحلة الهادفة الى التسويق وتوزيع النفط بصورته خاما او منتجات نفطية الى مناطق وأماكن استعملاته واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي او الإقليمي او العالمي.¹

تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية او فرعية وتتوفر كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام او المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

رابعا: مرحلة التوزيع البتروكيميائية:

وهي المرحلة الهادفة الى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية الى منتجات سلعية ببتروكيميائية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والاصباغ والمواد البلاستيكية والانسجة الاصطناعية... الخ تضم هذه المرحلة عددا واسعا غير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في مجمل الاقتصادي الوطني او العالمي لم يبدأ ظهورها للوجود الا منذ فترة الثلاثينات من القرن العشرين وفي بعض الأقطار كالولايات المتحدة الامريكية والمانيا....²

مطلب الثالث: خصائص العامة للنفط:

البتترول الخام متواجد في طبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له الا انه لا يكون على نوع واحد في العالم اذ يختلف كل نوع عن اخر باختلاف خصائصه.³

أولا: أنواع النفط:

يتباين ويختلف البترول في نوعه من بلد الى اخر وأحيانا في نفس الحقل يتواجد عدة أنواع فالمنطقة الأوروبية تختلف عن القارة الافريقية كما تختلف عن بترول الشرق الأوسط.

وهذا الاختلاف ينجم عنه تأثيرات متعددة على الاقتصاد من أهمها:

✓ التأثير على قيمة وسعر النفط؛

✓ التأثير على التكلفة الانتاجية للنفط؛

✓ التأثير على العرض النفطي؛

¹ محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص:5

² تعرفوا على المحروقات، مجلة فصلية لسوناطراك، حيدرة الجزائر، الثلاثي الاول، 1991 ص ص 24-25

³ محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص:14

ثانياً: منتجات النفط:

النفط كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه الا بعد تصفيته او تكرره بتحويله الى منتجات سلعية بترولية مختلفة، اذ يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها او شكلها او قيمتها او استعمالها فمنها الخفية للتدليل على خفة وزنها وسرعة تطايرها، او المتوسطة او الثقيلة وهذه المنتجات النفطية هي كالاتي:

- ✓ المنتجات الخفيفة: كغاز الطبيعي، بنزين السيارات وكيروسين.
- ✓ المنتجات المتوسطة: كزيت الغاز، زيت الديزل، زيت التشحيم وزيت الوقود.
- ✓ المنتجات الثقيلة: كالإسفلت والشمع.

ثالثاً: الخصائص العامة للبترول:

ان خصائص السلعة البترولية ترتبط بطبيعتها او بكيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها الى جانب استمرارية تعاضم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتنا¹.

1- الميزة التكنولوجية الفنية:

ترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية.

2- الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية):

حيث تتميز بارتفاع انتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.

3- ميزة مرونة الحركة البترولية:

حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز انتاجها الى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.

4- الميزة للاستعمال الواسع وغير المحدود:

حيث ان لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.

5- مصدر للطاقة: وعليه الطلب العالمي.

¹ محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 15

المبحث الثاني: تطور صناعة النفط في الجزائر:

النفط هو أهم دعائم الكيان الاقتصادي حيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي للبلد المنتج له، وبالنظر لهذا الدور الكبير الذي تلعبه الصناعة النفطية فإنه من الضروري أن يجري استثماره بشكل مباشر لتحقيق عوائد ثابتة ومضمونه، وعليه ففي مقدمة كل الإجراءات التي تضمن الاستغلال المباشر هو العمل على خلق واستكمال الأجهزة الفنية والإدارية وتطويرها ورفع كفاءتها عن طريق الدورات والبعثات إلى أقطار عديدة من العالم المتقدم إضافة إلى تأسيس مركز للتدريب المهني يؤمن الارتقاء بمستوى هذه الأجهزة بما يتماشى والتطور السريع لهذه الصناعة وعليه في هذا المبحث سنتطرق في هذا المبحث على تطور صناعة النفط في الجزائر من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات في الجزائر**

- **المطلب الثاني: إمكانية الجزائر النفطية**

- **المطلب الثالث: الإصلاحات مؤسسية و تطوير مصادر و هياكل القطاع**

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات في الجزائر :

لعب قطاع البترولي في الجزائر دورا رئيسيا في تمويل التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحتويها حيث يساهم بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت الى 40 % وأكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة.¹

فقد كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات بترولية اجنبية قبل وبعد الاستقلال مما أدى بالجزائر الى التفكير في استعادة ثروتها وذلك بإنشاء أداة وطنية هادفة لاستغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الاقتصاد الوطني.

أولا النفط قبل الاستقلال:²

لقد كانت أولى محاولات البحث والتقيب عن النفط عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية التي ظلت اطماعها الاستغلالية وتابعت بذلك ابحاثها اثناء

الحرب العالمية الأولى بقسنطينة و العلمة وعين فكرون و سيد عي و لم تفسر هذه المحاولات عن أي اكتشاف و في سنة 1946 اكتشفت شركة بترول "الصور" الفرنسية اول حقل بترولي في "قطرني" ثم "برقة" بالقرب

¹ يسري محمد أبو العلا ، "مبادئ الإقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري" ، دار النهضة العربية ، ص ص : 23-24

² د زغيب شهرزاد ، و ا حليمي حكيمه، القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري ، ص 4

من عين صالح عام 1952 و منذ تلك الفترة ادركت فرنسا و الشركات الأجنبية انه لا بد من استغلال الثروات البترولية للجزائر و سعت للحصول على امتيازات للبحث و التنقيب و بالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الاكتشافات بدأت بحقل "اجلس" عام 1954 و حاسي مسعود سنة 1956 المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية -الجزائر- و الشركة الاهلية للتنقيب عن بترول الجزائر و استغلاله -ريبال- و نظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسا انه لو امكن نقل هذا البترول الى ساحل البحر لتم الاستغناء عن البترول في الشرق الأوسط.

ومن الحقول أيضا عجيلة؛ تقنورين و وزارزين التي اكتشفتها شركة البحث عن البترول الصحراء و استغلاله و يصنف البترول جميع هذه الحقول من النوع الجيد الذي تنخفض نسبة الكبريت فيه

صاغت فرنسا أهدافها الاستعمارية والاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم 1111/58 في 1985/11/22 وشمل ما يلي:¹

- ✓ وضع نظام لامتيازات مع وضع حد أدنى لإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.
- ✓ حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات ونقل بحوالي 20 % عن الأسعار المعلنة
- ✓ تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية
- ✓ خصم 27.5 % من انتاج النفط تحت بند صندوق تجديد المخزون دون ان يدخل في حساب الضرائب او الأرباح.

ثانيا النفط بعد الاستقلال

▪ الفترة الأولى: من 1962 الى 1999:

تميزت هذه الفترة بإبرام عدة اتفاقيات واصدار قوانين لترقية هذا القطاع وكانت أهمها:

1- اتفاقية ايفيان 1962 : و لعل اهم المسائل النفطية التي تضمنها اتفاقية ايفيان هي:

- إبقاء النصوص من المتعلقة بقانون البترول الصحراوي
- استثمار الثروات النفطية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.

¹ حسين مالطي، " النفط الأحمر"، ترجمة السيد مصطفى جنيدي، دار مارينو للنشر 1997، مرجع سبق ذكره، ص : 126-1970

- اعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية
- اشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

إلا أن هذه الاتفاقية لم تحمل الجديد معها، ذلك أن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق وأهم ما حدث بعد الاتفاقية وتحديدًا في 31 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول سوناطراك.¹

2- اتفاقية ايفيان 1962: لقد مثلت الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي وشملت على:

- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (N.R.E.P.A.L.S) الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير النفط بالجزائر بنسبة 10%.

وقد ساهمت هذه الاتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار اتفاقية 1956²

وما تجدر الإشارة إليه أنه مع افتقار شركة سوناطراك لوسائل الحفر والتنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك « وهو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة كانت أولها شركة "الفور" تمتلك فيها شركة سوناطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية SEDCO وبنفس النسبة امتلكت سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها الجيو، السترا، الريف، الكور..... الخ

¹ استثنى من هذه القرارات الشركات الفرنسية التي وافقت على الشروط الجزائرية

² يسري محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ص : 23-24

3-ثروة تأمين: لقد مرت عملية التأمين في الجزائر بعدة مراحل أهمها:

أ- مرحلة أولى تضمنت ما يلي:

- من خلال شبكة المبيع التابعة لشركة بريثتر بتروليوم، فرضت رقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير في سنة 1967.
- إصدار مجموعة من قرارات التأمين للشركات الأجنبية³ سنة 1970 وهو ما أدى إلى الرفع من حصة سوناطراك.
- أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البرميل من النفط إلى دولارين و95 ستة بتاريخ 07.21.1970.

ب -مرحلة الثانية:¹

بعد كل تلك الاتفاقيات والمفاوضات التي خاضتها الجزائر رفقة الطرف الفرنسي، لم يبق لهذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الاستقلال السياسي بالاقتصادي إلا قرارا واحدا وهو قرار التأمين تم ذلك من خلال خطاب رئيس الراحل هواري بومدين الذي أصدر عدة قرارات نفذت ابتداء من يوم الأربعاء 1971/02/24 وكانت أهمها:

- ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها.
- يؤمم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

ومن ثم ارتبطت التنمية الاقتصادية في الجزائر بالقطاع البترولي ومداخيله منذ السبعينات، فتكثف إنتاج المحروقات، وأقيمت لذلك استثمارات ضخمة. فإذا كان المخطط الثلاثي 1967-1969 قد وجه ما يقارب 2.3 مليار دولار للإنتاج البترولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني، فإن المخطط الرباعي 1970-1973 قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9مليار \$ بنسبة فاقت 49% من إجمالي الاستثمارات² ولقد ساهمت هذه الاستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من الخروقات من جهة، وكذا في تنوعه من جهة أخرى كما يبينه الجدول الآتي:

¹ حسن مالطي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 235-240

² احمد هنّي، "المدونية" موفم لنشر، الجزائر، 1992، ص 76

جدول رقم 04 : الإنتاج الجزائري للمحروقات

(الوحدة: الف طن)

السنوات	غاز البترول	بتترول خام
1962	-	22.800
1969	100	50.000
1974	380	52000
1979	1000	63000
1984	3500	52.000

المصدر: احمد هني، اا المديونية اا موفم للنشر، الجزائر 1992 ص 76.

والملفت للانتباه أن فترة السبعينات قد توفرت فيها الموارد المالية من العوائد البترولية بصورة مرتفعة نتيجة لارتفاع أسعار البترول بسبب الظروف السائدة آنذاك والمتعلقة أساسا بالصدمة البترولية (الانتصار العربي في حرب أكتوبر 1973).

فتضاعف بذلك دور قطاع البترولي وخاصة شركة سوناطراك التي زادت نسبة سيطرتها من 56 % نهاية 1971 إلى 82 % عام 1987 وارتفع حجم منتوجاتها البترولية إلى 98.5 % عام 1981، خاصة بعد أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي 100 % على اهم الحقول الجزائرية وهو حقل حاسي مسعود.¹

■ الفترة من 2000-2013.²

عرف قطاع المحروقات خلال فترة 2000-2013 نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل واستحداث قوانين ومؤسسات مكنتها من إسترجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية ومحرك للاستثمارات.

¹ يسري محمد أبو العلا ، مرجع سبق ذكره، ص : 304

² www.opec.org.a01/06/2014/a14.00

المطلب الثاني: إمكانية الجزائر النفطية:

تنتطلع الجزائر ان ترسي لنفسها مكانة اساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط او في إطار السوق العالمية، غير ان دور اي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من امكانيات نفطية ومزايده تتفرد بهام تجعل الأطراف المتعاملين معه يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية، ويقدررون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة اخرى هو مدى اهمية الامكانيات وقدرتها تأثيرها على سوق النفط الدولية. ولذلك فمن المفيد جدا معرفة الامكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات النفط، شبكة النقل التي تؤمن وصول المنتجات الى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية النفط وغيرها، وهي كلها عوامل تلعب الدور الاساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين ومستهلكين.

اولا: الاحتياطات من النفط:

لابد عند التكلم عن الاحتياطات النفطية التي تطرقنا إليها سابقا وفي تقدير الاحتياطات لأي دولة او عالميا يتم التفاضل عن الاحتياطات المحتملة والممكنة¹، ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار لأي الاحتياطات الأكيدة. اما حساب المدة المتوقعة من عمر النفط اي مدة الإنتاج فيختلف حسب جهات التقدير ومستوى الاستهلاك السنوي والاكتشافات الجديدة المحققة سنويا.

وقد كانت الاحتياطات المؤكدة سنة 1974مثلا تقدر ب 7.64مليار برميل من النفط وطاقة انتاج يومية ب 889 ألف برميل يوميا مما يعني ان سنوات استهلاك النفط المتوقعة كانت تقارب 25سنة (كمقارنة مع السعودية التي لها نفس الفترة مع الاحتياطات 132مليار برميل والإنتاج اليومي يتدر ب 8.4مليون برميل اي عشرة اضعاف الجزائر والمدة المحتملة من عمر بترولها في 43 سنة.²

من وجهة النظر الاقتصادية يصعب ان نطلق كلمة الإنتاج في مجال النفط مثلما يطلق على الإنتاج السلعي في المجالات الاقتصادية الأخرى اذ انه من خواص السلعة ان تكون موجهة للسوق ويمكن اعادتها انتاجها بينما في مجال النفط فيعتبر اخذ او استحواذ على مادة موجودة في الطبيعة وهبة من الله وهي غير متجددة وإنها تستنفد نهائيا دون امكانية اعادتها رسكلتها بحال من الاحوال أي لا يمكن إعادة إنتاجها ومع فقد تم الأخذ بهذه التسمية للدلالة على الكميات المستخرجة من الحقول البترولية.

¹ i.m.vaas et m.heigei="industrie du gaz dans le monde/technip/paris novembre 77 p 35

² عيسى مقلبد،قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية،مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008،ص43

ثانيا: تطور شبكة نقل النفط:

تعتبر شبكة الأنابيب القاعدة الهيكلية الاساسية الرابطة بين الجزائر ومناطق التسويق والاستهلاك الرئيسية والتي تضمن وصول المنتجات بصورة مستمرة ومنتظمة فيتم بواسطتها نقل المحروقات من مناطق الإنتاج أولا الى المركز الرئيسي في الجزائر وهو: 1

مركز حوض الحمراء للبتروول والمكثفات، وهو المركز الذي يتلقى الإنتاج البتروولي من جميع الآبار (حاسي مسعود، عين امناس ، الباقل ، بركين...الخ) ليقوم المركز بالأعمال القياس (حساب الكميات ورقابة النوعية)

يتم نقل المحروقات بعد ذلك عبر أنابيب الى المصافي ومراكز التخزين بالنسبة للبتروول ونقل المحروقات الخام والذي يربط حقل حاسي مسعود بميناء بجاية ثم الشحن نحو فرنسا وذلك في 22 نوفمبر 1959 وتطورت شبكة الأنابيب للبتروول والغاز بعد ذلك والجدول التالي يوضح شبكة نقل المحروقات الجزائرية حتى سنة 2005

جدول رقم: 05 شبكة الانابيب نقل المحروقات الجزائرية:

المجموع	غاز طبيعي	غاز البتروول	مكثفات	بتروول الخام	
32	13	4	3	12	عدد الانابيب
16504	7459	2697	1378	4970	الطول (كم)
319	134	19	23	146	طاقة النقل العملية
مليون طن مكافئ بتروول	مليار متر مكعب	مليون طن متري			الوحدة

Source : Sonatrach, pipenews, n° 07 novembre 2006. (Additive à la revue), p.14

¹ عيسى مقلبد، مرجع، سبق ذكره، ص 44.

المطلب الثالث: إصلاحات مؤسساتية وتطوير مصادر وهياكل القطاع :

أ- الإصلاح المؤسساتاتي:

لقد برزت هذه الإصلاحات في شكل قوانين شملت معظم مصادر الطاقة¹ وأهمها التي تم المصادقة عليها وساهمت في ترقيتها أي:

- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 29 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة» وقد شمل القانون مجموعة من التدابير والإجراءات المتخذة سعيا لترشيد الطاقة وتطوير الطاقات المتجدد، وكذا في التقليل من آثار النظام الطاقوي على البيئة.

- القانون رقم 05-07 خاص بقطاع المحروقات المؤرخ في 28 أبريل 2005 ما جاء في القانون هو رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات و كذا فتح المجال للاستثمار مع السماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب إضافة إلى الاهتمام أكثر بالبيئة، وسيسمح القانون أيضا بتوسيع المنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص.. الخ

وأما المادة 9 من القانون فقد خصتها لتسعير النفط الخام، حيث يحصب سعر النفط الخام داخل المصفاة كل سنة على أساس متوسط سعر النفط الخام للصادرات للعشر سنوات الأخيرة.²

ب- تطوير مصادر المحروقات:

حاولت الحكومة خلال هذه الفترة تطوير مصادر الطاقة وهذا عن طريق:

- **تطوير جهود البحث:** ساعد إصدار نظام المناقصات المفتوحة من خلال نشرة المناقصات الأسبوعية لقطاع الطاقة والمناجم سنة 2001 في تقليص مدة المفاوضات، وهو ما ساهم في زيادة ومضاعفة العقود المبرمة. ففي الفترة الممتدة بين م 2000-2013 حيث أبرم في إطار البحث والاستكشاف أكثر من 40 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال ست مناقصات دولية، كما تم حفر أيضا 240 بئر وسجل 151 اكتشافا للمحروقات، 43% منها كان من طرف شركة سونا طراك.

1. د. زغيب شهرزاد و. ا. حلبي حكيمة، مرجو ميق ذكره، ص 2

² journal l'actualité autrement vue 01/12/2005 p-08

- زيادة النفط المؤكدة وتحسين إنتاجية المكامن: تقدر احتياطيات النفط المؤكدة التي تم إثباتها إلى غاية 01-01-2012 ب 11.35 مليار برميل من النفط الخام وتعتبر الاحتياطيات النفطية منخفضة.
- مقارنة بالدول العربية النفطية و لهذا تسعى شركة سوناطراك إلى رفعها من خلال مجموعة من المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بتحسين إنتاجية المكامن.

ج- تطوير الهياكل القاعدية: ونقصد بها التكرير، تجميع الغاز الطبيعي، والنقل.

- التكرير: تعتمد صناعة التكرير في الجزائر على أربع مصاف أساسية هي سكيكدة، أرزيو، الجزائر العاصمة وحاسي مسعود، ذات طاقة تكريرية إجمالية تقدر ب 22 مليون طن في السنة، تباشر وتشرف شركة "نفتك ال" فرع 100 % بشركة سونا طراك على نشاطات التكرير.
- وتماشيا مع متطلبات السوق الدولية والمعايير الأوروبية الجديدة، قامت الشركة بإعداد برنامج لتأهل وتحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005-2008 بمبلغ يصل إلى 1.2 مليار \$ واهم هذه المشاريع:
- مشروع هليوم سكيكدة بدء من جوان 2005 لإنتاج 600 مليون قدم مكعب / سنة من الهيليوم و 50.000 طن / السنة من الأزوت.
- مشروع مصفاة أدرار لتكرير 600.00 طن / السنة من النفط انطلقت الأشغال في مارس 2004 بتكلفة استثمارية وصلت 167 مليون دولار، 50.1 مليون مقدمة من سوناطراك و 116.9 مليون \$ تمولها شركة cnpc الصينية.

- تجميع الغاز الطبيعي وغاز البترول: تملك شركة سوناطراك طاقة تحويل و تجميع الغاز الطبيعي مقدرة ب 24 مليون طن من الغاز السائل، و هو المشاريع الجديدة مصنع تيهرت بطاقة إنتاج 36000 برميل / يوم من الغاز السائل. و أما فيما يتعلق بغاز النفط الذي يقدر إنتاجه الحالي ب 9.2 مليون طن يوجه للتصدير ، فتسعى الجزائر لرفعه في سنة 2010 إلى 14 مليون طن.

- النقل: ونقصد به الموانئ البترولية المتمثلة في ميناء أرز يو وبجاية وسكيكدة، وسعيا لتطويرها تم إنشاء شركة تسيير واستغلال الموانئ النفطية من شركة سونا طراك وشركة تسيير الموانئ سنة 2004.

1- استهلاك الطاقة وترشيدها:

إنطلاقاً من المخطط الوطني لإستهلاك الطاقة ، تهتم شركة نפטال فرع من سوناطراك (100%) على تلبية الإحتياجات الوطنية من المواد البترولية، محاولة تأقلم انشطتها مع متطلبات الساحة الإقتصادية من خلال توجيه الجهود الاستثمارية نحو تجديد و تحديث منشآت التخزين و التوزيع و إعادة تنظيم نشاطاتها لمواجهة المنافسة خاصة بعد إنفتاح سوق المواد البترولية للخواص و المنافسة الأجنبية ، و في إطار الشراكة قامت سوناطراك بمفاوضات مع بعض الشركات الأجنبية الكبرى منها shel-bp-exxon mobil.

2- الانضمام الى منظمات دولية:

إن أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، تجعل ترقبته و تطو يره يساهم بشكل فعال في رفع مكانة الإقتصاد الوطني على الصعيد الدولي. فقد تمكنت الجزائر من خلال القطاع النفطي من الإندماج للكثير من المنظمات التي لها وزنها على المستوى الإقليمي أو العالمي، و منها منظمة البلدان المصدرة للنفط opec ،منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، و تعتبر من اهم الأعضاء المؤسسين لجمعية الدول الإفريقية المنتجة للبترول APPA و هي مقر للجنة الإفريقية للطاقة AFREC .

أما فيما يتعلق بالجانب الأوربي، فقد تمت المصادقة على إتفاقية شراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي من أجل التعاون في ميدان الطاقة و المناجم ، خاصة و أن شركة سونا طراك عرفت إتفاقيات تعاون و شراكة في هذا المجال، حيث يعمل في الجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط و الغاز، فوصلت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2000-2005 حوالي 10 مليار¹\$

وبالنظر للأهمية البالغة التي تحضى بها الموارد المالية المتأتية من القطاع، فقد وجهت الإصلاحات أيضا لهذا الجانب ، و لعل أهم ما جسد منها هو صندوق ضبط الموارد، فماهي أهميته ؟

¹ د.زغيب شهرزاد و ا.حليمي حكيمة ، مرجو مبق ذكره ، ص 8

3- صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار النفط إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بإنشاء صناديق تعددت مسميتها لكنها إشتربت في أهدافها وقواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد" ويسمى في بعض البلدان بصناديق النفط صناديق التثبيت.

أ- ماهية الصندوق:

لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة¹ 2000 وهي فترة ميزها الارتفاع الكبير لأسعار النفط، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة والتي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر.

وقد ساهم الإرتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار اهم الموارد الطاقوية وهو النفط في الإنتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998-1999 بـ 101.3 مليار دج و11.2 مليار دج على التوالي إلى فائض مئة 2000 وصل إلى 400 مليار دج.

وبذ لك اتخذت الحكومة إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، وحدد هذا سعر 19 دولار للبرميل، وامام فارق وصل إلى \$9.5 للبرميل بين السعر المرجعي والسعر السوقي عملت الحكومة الجزائرية على امتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

وإتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003 التي نصت على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية.

¹ قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000، و لمزيد من التفاصيل انظر: الجريدة الرسمية - العدد 37-صادرة بتاريخ 2000/06/28، متضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

ب- أهمية الصندوق:

يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته إنطلاقاً من تحوله وفي فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط الآتية:

- ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.

- ضبط فوائض النفط وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

- غطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى الفائض.

- يمكن أن يأخذ الصندوق أدواراً مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت، كما يمكن أن يستخدم في إيداع جزء من إيرادات النفط _ لأجيال المقبلة وهنا يسمى، "صندوق ادخار".

يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة مالية هامة للاقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير.

كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المتشابكة بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات الذي بدأ تأثيره واضحاً من خلال عوائده ووصف الاقتصاد الوطني، بأنه عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في سوق النفط العالمي.

خلاصة الفصل:

بعض النظر حول الاختلافات التي أثارها الكثير من الخبراء والاقتصاديين حول طبيعة أصل تواجد وتكوّن البترول ، إلا أنّ آراءهم توحدت حول التأكيد على الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبها النفط منذ الحرب العالمية الثانية حين ساهمت وفرة الذهب الأسود في تحقيق انتصارات للدول الحلفاء ، وخسرت ألمانيا ودول أخرى نتيجة عدم كفايتها لهذا المورد.

وخصوصية النفط لا تتمثل فقط في طبيعته ومميزاته تركيبه، وإنما أيضا في سوق تداوله، حيث يمثل سوق النفط العالمي أغلب الأسواق الشائعة في النظرية الاقتصادية من سوق احتكار قلة واحتكار تام إلى منافسة حرة من خلال مجموعة من الأحداث والتطورات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تغيير طبيعة السوق بحسب سيطرة أطرافه.

كما انه من خلال استعراضنا لهذا الفصل تبين لنا مدى الأهمية الاستراتيجية للطاقة في النمو الاقتصادي على الساحة الدولية والمحلية، حيث يحتفظ النفط بمركز أساسي، وله الدور الأول في النمو الاقتصادي العالمي وفي توفير العوائد المالية للدول المنتجة/المصدرة للنفط وهي أحد مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تأكد للجزائر قبيل الاستقلال وبعده مباشرة أهمية النفط في التنمية المستقبلية، وضرورة وضع اليد على مجمل الثروات الطبيعية والمنجمية للبلاد، حيث إن الجزائر تملك إمكانات نفطية ، غير أن أهمية البترول الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل تربطها بأوروبا دورا بارزا مكنها من احتلال مركز الصدارة كعمون رئيسي وهام للدول الأوروبية، وتغطية جزء كبير من حاجات الولايات المتحدة الأمريكية الطاقوية .

الفصل الثاني

أسعار النفط والعوامل المؤثرة

والمحددة لها

تمهيد:

عرفت الجزائر تطورا كبيرا فيما يخص الصناعة البترولية من حيث الاستكشافات والقدرة التصديرية، إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية. ولذلك فإن دراسة السعر النفطي وأنواعه والعوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية وأنظمة تسعير البترول تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، ومن ان ملاحظ أنه حدث تغير كبير في أسعار البترول والتي لها دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية خاصة الدول المصدرة للبترول ومنها الجزائر، والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع

للأسعار، الذي يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي.

ومن خلال هذا المنطلق تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح مفهوم وأهم أنواع أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها وأنظمة تسعيره وأهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ونقدها.

المبحث الاول : ماهية السعر النفطي وأنواعه والعوامل المحددة والمؤثرة فيه

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة النفطية، ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر البترولي وأنواعه، بالإضافة إلى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية ثم إلى أنظمة تسعير النفط من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط

المطلب الثالث: أنواع أسعار النفط

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه:

أولاً: مفهوم السعر النفطي:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

ثانياً: أنواع أسعار البترول:

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع هي:¹

أ-السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسمياً من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراد أويل.

ب-السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج-سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن

¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة الجزائر، الطبعة 1983 م، ص 198

والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.

د- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

و- **السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريه وبصورة آنية¹.

¹ 1-Jean Pierre Angelier , « énergie international 1987-1988 » , Economica 1987, P 66

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط.

وضعت في اتفاقية "كناكري" معادلة أو قاعدة لتسعير الخام، اتخذ فيها سعر الزيت الخام في خليج المكسيك أساساً لتسعير الخامات المماثلة في أي مكان من العالم، مضافاً إليه نولون الشحن من خليج المكسيك إلى ذلك المكان، بغض النظر عن موقع مصدر الخام. وكان تبرير شركات الكارنل لهذا التسعير أن الإنتاج الأمريكي يمثل 68% من الإنتاج العالمي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية كبرى أسواق استيعاب الإنتاج. ومن أجل المحافظة على أسعار الزيوت الخام الأمريكية ثابتة، ولمنع المنتجين الآخرين في الولايات المتحدة الأمريكية من تخفيض أسعارهم عن أسعار الكارنل، كان لابد، من احتكار الكارنل لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد معدلات التصدير على النحو الذي يكفل الاستقرار للسوق العالمية لصالح أعضائه. ومن هنا أنشأت إدارة شركة نيو جيرسي ستاندرد شركتين هما: شركة ستاندرد أويل للتصدير وتمتلكها نيو جيرسي ستاندرد كاملاً، وشركة اتحاد مصدري البترول وتمتلكها شركة نيو جيرسي ومعها 16 شركة بترول أمريكية أخرى من الشركات المشتغلة بتصدير البترول الأمريكي، وللتغلب على بعض الصعوبات الفنية والمناخية، التي أثارها الشركات والأطراف الأخرى خارج الكارنل، لجأت الشركات الثلاث إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات التكميلية في الفترة 1930 - 1934، استطاعت، من خلالها، ضم شركة موبيل أويل، وشركة قلف، وشركة تكساكو، وشركة ستاندرد أوف كاليفورنيا إلى الكارنل. وأصبح الكارنل يعرف باسم "الشقيقات السبع"، ومن هنا بدأ التكامل الأفقي الجغرافي، جنباً إلى جنب، مع التكامل الرأسي، ليتمكن دول الكارنل من السيطرة على العالم بأكمله، وعلى إثر الحرب العالمية الثانية تضاعف الطلب على بترول الشرق الأوسط، لاستخدامه في الأغراض العسكرية، باعتباره أقرب مسافة، وأكثر أمناً من بترول الغرب. ومن هنا جرى الاعتراض على قاعدة التسعير الموضوعية من الكارنل عام 1928، حيث أنه في كثير من الحالات تكون المسافة بين الحقل المنتج ونقطة التسليم أقل كثيراً من المسافة بين خليج المكسيك وهذه النقطة. ومن ثم، تحقق الشركات أرباحاً خيالية، على أساس غير مشروع، فضلاً على أنه غير واقعي. وبناءً على ذلك، عدلت قاعدة التسعير لتصبح "السعر في خليج المكسيك، مضافاً إليه مصاريف النقل الفعلية بين ميناء التصدير وميناء التسليم"، وجاء هذا التعديل بطبيعة الحال في صالح الدول المستوردة لبترول الشرق الأوسط.¹

وخلال الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1946 كان سعر بترول الخليج العربي بحدود 1.05 دولار، وعندما ارتفع سعر النفط الأمريكي/خليج المكسيك إلى 2.75 دولار عام 1947، فإن النفط العربي ارتفع سعره بمقدار أقل، وقد ساعد النفط العربي الرخيص في تخفيض الأعباء المالية في بناء أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وفي الخمسينات من القرن الماضي حدد سعر نفط الشرق الأوسط وفق قاعدة الصافي المحقق، أي:

¹ يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996 ص 04.

(سعر بترول الخليج العربي = سعر بترول خليج المكسيك + تكاليف النقل الى نيويورك - أجور النقل من الخليج العربي إلى نيويورك)

وبموجب هذه القاعدة حمل نفط الشرق الأوسط نفقات وهمية تسببت في انخفاض أسعاره إلى مستويات متدنية. وفي عام 60/59 تم التخلي عن قاعدة الصافي المحقق، وبدأ الأخذ بقاعدة التخفيضات المنفردة التي تتضمن منح حسميات عن الأسعار المعلنة-يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق النفطية. تاريخيا ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 عندما كانت الشركات تحتكر شراء البترول من المنتجين عند فوهة البئر، فقد كانت الشركات من أجل تصريف انتاجها من البترول، تمنح حسميات من الأسعار المعلنة تتراوح بين 10-20 % من الاسعار المعلنة وصار السعر المعلن لا يعبر عن فعالية السوق البترولية، بل هو سعر إشارة لاحتساب العوائد البترولية حسب قاعدة مناصفة الارباح، وكان من مصلحة الشركات البترولية العاملة في منطقة الشرق الأوسط أن تغير السعر العنن الى حدود متذبذبة. 2

و تميزت فترة الستينات بقيام (بإنشاء) منظمة الدول المنتجة و المصدر للنفط (أوبك) عام 1960 كرد فعل إزاء التخفيضات المعتمدة لأسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الشركات الاحتكارية المستقلة كحسومات التصريف بترولها الخام، و كانت هذه الحسومات بنسب عالية مما أدى إلى استقرار أسعار البترول بسبب منافسة الشركات الاحتكارية للبترول فيما بينها على أكبر قسط في السوق البترولية، مما أدى إلى إنخفاض العوائد التي تحصل عليها الدول المنتجة للبترول. و قد استهدف قيام منظمة أوبك تحقيق أهداف عديدة منها الدفاع على مصالح الأعضاء و حمايتها، و كذلك المحافظة علي استقرار السوق النفطية و أسعار النفط...الخ. و بقيام منظمة أوبك أصبح على الشركات الاحتكارية للبترول أن تحصل على موافقة أوبك على تغيير أسعار البترول أو تخفيضها، كما تقلصت الحسومات الممنوحة من قبل هذه الشركات فحال دون تدهور أسعار النفط. 1

وبدأ سوق النفط يتحرك نحو الارتفاع بسبب الطلب المتزايد على العرض ابتداء من عام 1969 فبدأ ارتفاع اسعار النفط في ليبيا اولا، وخاصة بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 ثم انتقل الارتفاع لنفط ايران والسعودية والجزائر وغيرها من الدول المصدرة للبترول التي كانت تتخذ من جنيف مقرا لها قبل انتقالها الى فيينا بالنمسا.

ثم سرعان ما جاءت الطفرة النفطية التي قفزت بدور النفط في التنمية والتعاون العربي الى مستويات عالية من النشاط الاقتصادي والسياسي في شتى المجالات، وكان لتلك الطفرة (بالزيادة) في أسعار النفط في مطلع السبعينات أسباب عدة يمكن حصرها في العوامل التالية:

² ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004. ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2005، ص 59.

¹ ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 59-60.

- دور ليبيا في بداية رفع الأسعار واستفادتها من تنوع شركات النفط بين الكبرى والصغرى المستقلة التي لا تملك مصادر متعددة لإمدادات النفط الخام مثل شركات أكسيدنتال آنذاك. يسهل في مثل هذه الحالة الضغط على مثل تلك الشركة للقبول برفع سعر نفطها وتحويل الزيادة إلى سعر البيع في اسواق النفط العالمية التي كانت تتسم بزيادة الطلب على العرض. هذا الدور الريادي الذي أحسنت ليبيا القيام به في مطلع السبعينات كان بمثابة الخطوة الأولى في مسيرة ارتفاع أسعار النفط.

- العامل الآخر الذي ساعد على ارتفاع اسعار النفط انعدام وجود المخزون الاستراتيجي وانخفاض المخزون التجاري لدى شركات النفط التي كانت تملك الحقول ولا تحتاج الى مخزون كبير يزيد من تكلفة عملياتها. 23 - في 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلاً: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سونطراك". وبالتالي أصبح التحكم في انتاج البترول من طرف الدولة وليس من طرف الشركات الفرنسية كما كان سابقا. 3

- ومع نشوب حرب رمضان "أكتوبر 1973" بين الدول العربية من جهة واسرائيل من جهة اخرى بدعم كبير من الولايات المتحدة الأمريكية، الأثر المباشر في زيادة الارتفاع في اسعار النفط.

- ثم جاء العامل الحاسم المتمثل في قدرة بلدان الخليج مع ايران والعراق على تحديد سعر النفط من جانب واحد بعد إخفاق المفاوضات مع شركات النفط العالمية التي رفضت القبول بسعر خمسة دولارات وواحد واربعين سنتا للبرميل، لذلك نجحت دول اوبك بتحديد سعر النفط بقرار منها لأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية، التي كانت حتى ذلك الوقت تنفرد في تحديد السعر وابلاغ الدول المصدرة التي عليها إما ان تقبله أو تتعامل معه بتحفظ واحتجاج.

- كان حضر تصدير النفط العربي للولايات المتحدة وهولندا بسبب دعمهما لاسرائيل أثناء حرب أكتوبر الأثر المكمل لزيادة أسعار النفط حتى وصلت إلى 22 دولار للبرميل الواحد في السوق الفورية. 1
ومكنت هذه الحرب الأوبك أن تنتزع من شركات البترول العالمية زمام المبادرة واتخاذ القرارات، وخاصة بالنسبة لأهم مجالين من مجالات سوق البترول العالمية، وهما: 2

تحديد السعر المعلن للبترول، وتحديد معدلات إنتاجه. وبالتالي التحكم في هذين المجالين - اللذان كانا وقفا على الشركات- تحول سوق البترول العالمي إلى سوق للبائع (الدول المصدرة للبترول)، بعد أن كان -ولأمد

² علي أحمد عتيقة، هموم اقتصادية عربية - التنمية - التكامل - النفط - العولمة - تحرير طاهر حمدي كنعان. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط2، 2005/02، ص129.

³ عبد العزيز وطيان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص151.

¹ علي أحمد عتيقة، مرجع سابق، ص130.

³⁻² فريد النجار، إدارة شركات البترول ووسائل الطاقة. الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، صص62-63.

طويل- سوقا للمشتري (الشركات والدول الصناعية). وقد أضافت حالة الندرة (التي أعقبت صدور قرارات وزراء البترول العرب بتخفيض معدلات الإنتاج وحظر تصدير البترول إلى الدول المساندة لإسرائيل) إلى وضع التوازن بين عرض البترول والطلب عليه، أزمة، وأضافت إلى المواقف أبعادا خطيرة.

ولقد مكنت هذه الحرب دول الأوبك من تصحيح الأوضاع الخاطئة غير العادلة في مجال تحديد الأسعار، فاستطاعت -لأول مرة- الانفراد بتحديد الأسعار وإعلان الأسعار الجديدة من جانب واحد، شاجبة بذلك العرف الذي كان ساريا على امتداد تاريخ صناعة البترول العالمية.

وتمكنت الدول المصدرة للبترول من مضاعفة أسعار بترولها سبع مرات بالمقارنة بما كانت عليه في عام 1970. أن هذه الزيادات الضخمة في الأسعار تمت في إطار منظمة عالمية (الأوبك)، وكانت لها مبررات اقتصادية منها:

- (1) زيادة أسعار البترول المحققة على أسعاره المعلنة.
- (2) تدهور وتذبذب قيمة العملات العالمية.
- (3) ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها أوبك.
- (4) تحول موازين القوى العالمية مع تطور صورة العرض والطلب على البترول العالميين في الوقت الذي بدأت فيه أزمة الطاقة العالمية تفرض نفسها... إلى غير ذلك من المبررات الاقتصادية..، إلا أنه مما لا شك فيه أن حرب أكتوبر كان لها الفضل الأول في تحقيق هذه الزيادات الضخمة في الأسعار، وفي تحويل موازين القوى في سوق البترول العالمية لصالح دول أوبك، وبدون هذه الحرب ما كانت هذه المتغيرات لتتحقق بهذه الأبعاد، وتجدر الإشارة إلى أنه ولأول مرة في تاريخ الدول الصناعية، يصبح أحد أهم عناصر تحديد أسعار السلع والخدمات فيها موجودا خارجها.. أي موجود في الدول المصدرة للبترول.1

وامام استفحال ظاهرة التضخم النقدي في السبعينات من القرن الماضي الذي بلغ 25 بالمائة في بعض الدول الرأسمالية، اتفقت مجموعة دول اوبك في اجتماع طهران على فرض زيادة سنوية قدرها 2.5 بالمائة كمرحلة أولى على سعر النفط الخام المعلن . وفي عام 1977 استطاعت أوبك على فرض زيادة سعرية للنفط الخام بنسبة تزايد السعر تتراوح بين 5% و 10% . ويزيادة قوة أوبك تحول سوق النفط من سوق مشتريين تتحكم فيه الشركات الاحتكارية إلى سوق منتجين حيث انتقلت إليهم القوة المؤثرة والمتحكمة في السوق. إضافة إلى نشوء السوق المفتوحة أو السوق الحرة أو الانية حيث تتم الصفقات البترولية الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا.

¹ فريد النجار، مرجع سابق، ص 63 .

ثم قفز سعر البترول إلى 38 دولارا للبرميل مع اندلاع الثورة الايرانية 1979-1980، وبعد ذلك الحين تراوح السعر بين 20-30 دولارا للبرميل الواحد. وهبط إلى أقل من دولارات للبرميل عام 1986 بسبب حرب الأسعار بين الأعضاء المنتجين في الأوبك، ثم أخذ بالارتفاع إلى 18 دولارا للبرميل ثم هبط إلى أقل من 10 دولارات عام 1998.

في مارس 2000 حددت أوبك النطاق سعري بـ (22-28)، ولم يزل السعر المعمول به، وبسبب دق طبول الحرب الأمريكية ضد العراق ارتفع السعر إلى حوالي 29 دولار للبرميل الواحد في أواخر ديسمبر 2002. وكان أعلى سعر بلغه الخام الأمريكي في 16 أكتوبر حيث ارتفع السعر إلى 54.61 دولار للبرميل الواحد، وكان هذا الارتفاع بسبب اعصار افلن في خليج المكسيك وبعض المشاكل السياسية في مناطق أخرى من العالم المنتج للبترول إضافة لهامش الخوف.

هذا هو سعر الخام الأمريكي وليس سعر خامات أوبك التي تضم متوسط سعر 12 نפט هي: خام صحاري الجزائر، ميناك الاندونيسي، الإيراني الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، وخام السدر الليبي، وخام بوني النيجيري، والخام البحري القطري، والخام العربي الخفيف السعودي، خام مريان الإماراتي والخام الفنزويلي الخفيف (نياخوان)، وجيراسول الأنغولي.

وقد بلغ سعر سلة أوبك في أوت 2004/40.38 دولار للبرميل مقارنة مع 36.31 دولار في جويليه و 34.57 دولار للبرميل في جوان، وقد بلغ متوسط سعر سلة أوبك عام 2004 حتى نهاية أوت 33.91 دولار للبرميل مرتفعا عن متوسط عام 2003، مقارنة مع متوسط عام 2002 / 24.36 دولارا و 23.12 دولارا متوسط عام 2001. 21

أما في الفترة 2004-2008 فقد عرفت الأسعار ارتفاعا نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة، والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول خلال الفترة 2004-السداسي الأول لسنة 2008.

الجدول رقم 02-تطور أسعار البترول خلال الفترة 2004-2008

السنوات	2004	2005	2006	2007	السداسي الأول لسنة 2008
سعر البترول	36	50.6	61.1	69.1	111.15

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي 2008، الفصل الخامس، ص 337، نقلا عن 14:02:13

<http://www.amf.org.ae/ar/jointrep> 02-04-2011

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 61-62.

وعندما اندلعت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر سنة 2008م، ترتب على ذلك تذبذب في أسعار البترول -ارتفاعا وانخفاضا- في اتجاه عكسي لحركة الدولار الأمريكي، باعتبارهما بديلان للاستثمار. غير أنه لما تم إقرار خطة الإنقاذ الأمريكية من الكونجرس، وواصل البترول مسيرة الارتفاع وتجاوز سعر البرميل 107 دولار، بما يعادل حوالي 7% من قيمته قبل إقرار هذه الخطة؛ ليتوج أكبر موجة صعود في ثلاثة أيام خلال عقد كامل، وسط آمال بأن خطة إنقاذ الحكومة الأمريكية كفيلة بعودة الاستقرار إلى النظام المالي، وتدعيم الطلب العالمي على الطاقة.

ولكن نظرا لتواتر التوقعات لدى الاقتصاديين بعد ذلك بأن الاقتصاد العالمي متعرض لا محالة لموجات يقينية من الركود، وإعلان معظم الدول المتقدمة دخولها بالفعل في حالة الركود الاقتصادي، فقد انخفضت أسعار البترول في شهر نوفمبر سنة 2008م إلى مستوى 50 دولار للبرميل، ثم تعدت حاجز الخمسين دولار في أول ديسمبر 2008 ليسجل سعر البرميل 36.37 دولار، ويفقد بذلك ثلاثة أرباع قيمته (75.3%) بعد شهرين فقط من الأزمة المالية، خاصة بعد نشر الإحصائية الرسمية عن وضع الاقتصاد الأمريكي، وإعلان المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية بالولايات المتحدة أن الاقتصاد الأمريكي دخل مرحلة الركود منذ ديسمبر عام 2007م. ومن الجدير بالذكر أن الصين قد استغلت انخفاض أسعار البترول على هذا النحو لتكوين مخزون استراتيجي منه، وساعدها في ذلك ما تملكه من احتياطات ضخمة من العملات الحرة.¹

ونظرا لتأثر اقتصادات الدول المصدرة للبترول بشدة على أثر انخفاض البترول بهذه الصورة الكبيرة، فقد سعت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى تخفيض المعروض منه في مبادرة منها للمحافظة على قيمته من الانهيار، فقررت تخفيض إنتاجها بمقدار 1.5 مليون برميل بدءا من نوفمبر سنة 2008م، وذلك، وفقا لقرار أجمع عليه المؤتمر الاستثنائي الذي عقدته المنظمة بمقرها بالعاصمة النمساوية فيينا يوم 24 أكتوبر سنة 2008م، لمدة لم تستغرق أكثر من ساعتين. وفي ما يلي جدول يوضح الكميات التي التزمت كل دولة من دول منظمة "أوبك" بتخفيض إنتاجها به يوميا، اعتبارا من شهر نوفمبر سنة 2008م. باستثناء الجمهورية العراقية التي تم إعفاءها من هذه التخفيضات؛ لأسباب سياسية.

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي. الدر الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص-ص 93-94.

الجدول رقم 3- جدول يبين حجم التخفيض في الإنتاج اليومي من البترول اعتبارا من شهر نوفمبر 2008 حتى أول يناير 2009م.

الدولة	قيمة التخفيض في الإنتاج (بالآلاف برميل)
فنزويلا	129
الإمارات العربية المتحدة	134
المملكة العربية السعودية	466
قطر	43
نيجيريا	113
الجمهورية العربية الليبية	89
الكويت	132
جمهورية إيران	199
الإكوادور	27
انجولا	99
الجمهورية الجزائرية	71

المصدر: ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، 94

غير أن هذا التخفيض لم يأت بالنتيجة المرجوة منه في استعادة البترول للأسعار التي ترضي طموحات الدول المصدرة له، والتي رأت وجوب تراوحها بين السبعين والثمانين دولار للبرميل؛ مما أدى إل عقد اجتماع استثنائي آخر لمنظمة "أوبك" في مدينة وهران الجزائرية يوم 17 ديسمبر سنة 2008م، قررت فيه تقليص إنتاجها من البترول بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا إضافية اعتبارا من أول يناير سنة 2009م؛ ليشكل هذا أكبر قدر من التخفيض في إنتاج البترول تقرره المنظمة في جلسة واحدة منذ سنة 1982م. وبذلك توقف الإنتاج اليومي من البترول في بلدان المنظمة عند مستوى 25.3 مليون برميل يوميا، بعدما كان في حدود 29 مليون برميل يوميا قبيل انفجار الأزمة، بنسبة قدرها: 12.76 %، ومع هذا انخفضت أسعار البترول بعد هذا الاجتماع إلى أدنى معدل لها على مدى خمس سنوات، حيث سجل الخام الأمريكي الخفيف تسليم جانفي سنة 2009م 33.44 دولار قبل أن يعود للارتفاع الطفيف إلى 34.15 دولار للبرميل.1

¹ ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص95

أما في سنة 2010 فقد بدأت أسعار البترول في الارتفاع المستمر مع بداية السنة، حيث تجاوزت الاسعار في الشهر الأول لهذه السنة عتبة 100 دولار للبرميل بسبب الطلب الكبير والمتزايد عليه، ولكن سرعان ما انخفض بشكل مفاجيء مع بداية السداسي الثاني لهذه السنة، وسجل سعره قيمة 40.45 دولار للبرميل في أواخر شهر جويلية¹، ولكن سرعان ما بدأت الأسعار ترتفع تدريجيا لتصل إلى حدود 85 دولار للبرميل في بداية شهر نوفمبر، وقدرت الوكالة الدولية للطاقة متوسط سعر النفط الجزائري بـ 91.68 دولار للبرميل، ليرتفع إلى أكثر من 91.8 دولار للبرميل في الأسبوع الثالث من نفس الشهر ويستفيد النفط الجزائري من رسم إضافي مقارنة ببرنت بحر الشمال بالنظر لنوعيته كنفط خفيف. وفي نفس السياق استمر سعر البترول في الارتفاع، على خلفية موجة البرد السائدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع استهلاك وقود التدفئة بالخصوص. ومع توقعات استمرار موجة البرد وتوقع زيادة الطلب العالمي بأكثر من مليون إلى 1.4 مليون برميل يوميا سنة 2011 واقتربت أسعار سلة "أوبك" من سقف 91 دولار للبرميل، حيث قدر بـ 90.9 دولار للبرميل في 27 ديسمبر 2010، مقابل 90.75 دولار في 24 ديسمبر 2010، و 90 دولار في 23 ديسمبر 2010.²

¹ حجاج بوخضور، تطور أسعار النفط خلال قرن. www.ameinfo.com 20:10/22/11/2010

² جريدة الخبر اليومي الجزائرية، 2010/12/28. تقرير حفيظ صوالي. ص 7 العدد

المطلب الثالث: أنواع أسعار النفط

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومتميز له عن بقية أنواع الاسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع السعرية وأكثرها شيوعا واستخداما هي كالاتي:

أولاً- السعر المعلن **posted price** :

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية. وأول مرة ظهر هذا السعر كان في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الوقت وحتى فترة أواخر الخمسينات من القرن الماضي كانت الأسعار المعلنة معبرة فعليا عن قيمة البترول في السوق الدولية أما الأطراف المعلنة لتلك الأسعار فهي الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى.

أما بعد ذلك التاريخ لم يصبح السعر المعلن معبرا فعليا عن أسعار السوق البترولية، وذلك لدخول الشركات المستقلة سوق البترول وأخذت تبيع بترولها الخام المنتج من قبلها بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة حيث كانت قيمة الحسومات ما بين 10-35 سنت. وفي فترة السبعينات ومنذ نوفمبر 1973 أخذت دول أوبك تعلن أسعار بترولها الى جانب الشركات البترولية الأجنبية الاحتكارية أو المستقلة. 1

ثانيا- السعر المتحقق realized (actual) price : هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري. كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع. وهو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري أو هذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين. 2

ثالثا- سعر الإشارة أو المعول عليه **reference price** :

هو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق. وان هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من الدول البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 جوان 1965 وكذلك فنزويلا والشركات البترولية الأجنبية في عام 1967... الخ. 3

رابعاً- سعر الكلفة الضريبية tax cost price :

يتعامل بهذا السعر شركات البترول الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم البترولية. وهو السعر المعادل لكلفة انتاج البترول الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول البترولية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية على تنوع تلك الاتفاقيات.

وهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل أو طن من النفط الخام وهو بنفس الوقت يمثل السعر الأساسي الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق. فالبيع بأقل من هذا المستوى يعني البيع بخسارة. أي أن سعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لأسعار أو سعر بيع البترول الخام في السوق البترولية.

خامساً- السعر الفوري أو السعر الآني spot price :

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة انيا أو فوريا وفي السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريه وبصورة فورية وأنية.1

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 199.

المبحث الثاني :العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط:

إن عدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية يعود لعوامل كثيرة، أثرت على تحديد أسعار النفط عالميا منها عوامل اقتصادية، وعوامل جيوسياسية، وعوامل مناخية، وعوامل نفسية وعوامل فنية، وعوامل نقدية، وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي، وفي هذا المبحث سنتطرق الى :- المطلب الأول: العناصر المؤثرة في أسعار النفط.

- المطلب الثاني: أثر و مواقف وعلاقات الأطراف الدولية على أسعار النفط

المطلب الأول : العناصر المؤثرة في تسعير النفط

أولا :التطور التاريخي لأسعار النفط:

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

1.تطور أسعار النفط قبل 1970 :

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ الكارتل النفطي¹ على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول.

وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير²

✓ نقطة أساس وحيدة للتسعير؛

✓ الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير .

2 -تطور أسعار النفط في الفترة 1970-2010 :

لقد شهدت هذه مرحلة تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام 1982 سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984 ، أقرت منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت، فقامت بفرض سقف إنتاجي محدد في بنهاية عام 1986 تضمنت حصصا فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987³ والجدول رقم (1) يوضح تطور الأسعار الاسمية والحقيقية من 1970-2010.

¹ الكارتل النفطي، يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات

² سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 195-196

³ نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوانده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،

المجلد (29) العدد 1 دمشق، 2007، ص ص 89-90

ثانياً: محددات أسعار النفط:

من البديهيات المعروفة اقتصادياً إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصادياً بحالة التوازن.

1- العرض والطلب والاحتياط النفطي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجات المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل، لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحاري الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة¹.

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج أوبك فـالمتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 مليون برميل حيث يقع (IEA) عام 2002 إلى 66 مليون برميل عام 2025 حسب تقديرات والوكالة الدولية للطاقة جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقاً وهي: روسيا، أذربيجان، كازخستان، والبرازيل، أنجولا، السودان وكندا.

والجدير بالذكر أن حوالي 57 % من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموساً خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت²

التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول:

1.2- منظمة الدول المصدرة للنفط

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية

¹ المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة،

الكويت، متاح على، www.arab-api.org/develop_1.htm ص5

² تقرير الأمين العام السنوي، 2000، 2005، 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

فالهدف الأول لهذه المنظمة كان (OPEC) السعودية وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله للكارثل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية

منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة¹.

حاليا منظمة OPEC تتألف من 12 دولة²، وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها دول عربية وأخرى غير عربية وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في³:

1- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة؛
2- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية ؛

3- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار ؛

4- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع؛

2.2 (IEA):الوكالة الدولية للطاقة

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 ، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي-1974 1973 لفرض، توحيد وتنظيم جهود لدول المستهلكة في وجه (OPEC) ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 1974/02/11 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) .

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة⁴.

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي⁵:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛

- صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطي العالمي؛

¹ دول أوبك هي: الجزائر، أنغولا، أندونيسيا، إيران العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

² www.pec.org

³ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006 ، ص275

⁴ دولة الوكالة الدولية للطاقة هي:الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، إيرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، الار، البرتغال، النرويج

⁵ حسين عبد الله، مرجع سابق، ص276

- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛
- تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوماً، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

3.2-العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.¹ لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات نفطية موزعة حسب السنوات التالية :، 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008 وهي كالاتي:

ملحق رقم (3) يوضح أثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة 1972-2008.

(أ) **الأزمة النفطية عام 1973:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة²؛ 400% .

(ب) **الأزمة النفطية عام 1979 :** عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية – الإيرانية) حرب الخليج الأولى (من 13 دولار الى 20 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى؛ إلى انفجار أزمة بترولية ثانية³

¹ الإدارة الاقتصادية أوابك، الأزمة المالية العالمية وانعكاسها الأولى المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي،

الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، ص16

² Maurice durosset , « Le marché du pétrole » , Edition ellips 1999, P47

³ ابراهيم شحاتة، أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 54 سنة 1989 ص19

ت) الأزمة النفطية عام 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل¹؛

ث) الأزمة النفطية عام 1998: في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة²؛

ج) الأزمة النفطية عام 2004: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار/برميل) وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987³.

المطلب الثاني: أثر و مواقف وعلاقات الأطراف الدولية على أسعار النفط

أ- أولاً: الدول المنتجة:

باعتبار أن النفط مورد ناضب فان الدول المنتجة تظهر رغبتها في الحفاظ على ثروتها و مراعاة مصالح أجيال القادمة بحيث تعكس أسعار النفط هذه الحقيقة حتى تصبح احتياطات النفط متساوية القيمة عند استخراجها عبر السنوات و أن تكون هذه القيمة مثلى من منطلق اقتصادي كما يجب ان يضمن السعر السائد امكانية الدولة في تنويع مصادر دخلها و تحقيق مستوى مقبول من النمو و تتفاوت استراتيجيات الدول المنتجة لتأثير في الأسعار وفقا لعلاقتها مع الدول الأخرى المنتجة و المستهلكة.

ب- علاقتها مع الدول المنتجة الأخرى:

تختلف الدول المنتجة في كثير من السمات و الخصائص مثل: حجم الاحتياطات النفطية، مستوى النمو الاقتصادي، عدد السكان، العلاقات الاقتصادية مع دول العالم، الطاقة الانتاجية، تكاليف الانتاج، نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة وغير ذلك، و هذا الاختلاف الواضح بين الدول المنتجة ينعكس على⁴ الأسعار. فالسعر المناسب لدولة قد لا يكون مناسباً لأخرى، فالدول المنتجة ذات الاحتياطات الكبيرة تفضل الأسعار المستقلة عند مستوى لا يقل عن المستوى الذي يضمن إيرادات كافية، لتمويل التنمية و لايزيد الى مستوى يسمح بدخول بدائل منافسة تقلل من الجدوى الاقتصادية للنفط في المدى الطويل. أما الدول المنتجة ذات الاحتياطات الصغيرة فتفضل الحصول على أعلى سعر ممكن.

¹ ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص41

² لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك -مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمارات والقيود،

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007، ص103

³ ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص29

⁴ د.سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، الموارد و البيئة و الطاقة، خوازم العلمية للنشر و التوزيع، طبعة الثامنة، جدة، 1432، ص 357

ت- علاقاتها مع الدول المستهلكة :

تختلف علاقة الدول المنتجة مع الدول المستهلكة النامية عن الدول المستهلكة المتقدمة . فبالنسبة لعلاقتها مع الدول المستهلكة النامية فان السعر يجب أن يراعي رغبة هذه الدول في النمو دون التعرض لهزات اقتصادية كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط . أما بالنسبة لعلاقتها مع الدول المستهلكة المتقدمة أو الصناعية، فان السعر يجب أن يتغير بصورة عادلة مع تغيرات أسعار السلع الأخرى، التي تصدرها الدول الصناعية الى الدول المنتجة للنفط أي يعكس معدلات التخضم و تغيرات أسعار صرف العملات بالإضافة الى العدالة في النظام الاقتصادي الدولي و انعكاساته على موازين المدفوعات و التجارة.

ثانيا : الدول المستهلكة:

تتباين الدول المستهلكة في كثير من السمات و الخصائص مما يؤدي الى تباين انعكاسات أسعار النفط على اقتصادها و على مركزها النسبي بين دول العالم فالدول المستهلكة نامية تحرص على ألا تؤثر أسعار النفط على طموحاتها التنموية . أما الدول المستهلكة الصناعية فتحرص على ألا تؤثر أسعار النفط سلبا على مركزها النسبي بين دول العالم . فمثلا بريطانيا تستورد نفطا بكميات أقل من واردات الولايات المتحدة أو ألمانيا التي تستورد معظم احتياجاتها ،بينما تستورد اليابان كل احتياجاتها من النفط ولهذا فان اثار تغير سعر النفط تختلف من دولة الى أخرى 1.

ثالثا :الشركات النفطية الدولية:

بالرغم من تضاعف دور الشركات النفطية الدولية في الدول المنتجة إلا أن دور هذه الشركات في السوق العالمية لا يزال كبيرا . فهي بطبيعتها شركات تهدف الى تحقيق أقصى ربح ممكن، كما أن معظمها ينتمي الى دول صناعية لها مصالح تختلف عن مصالح الدول التي تعمل فيها هذه الشركات كما أن هذه الشركات تنتم بالتكامل الأفقي و الرأسي فهي في ذات الوقت الذي تعمل فيه في مجال النفط، تبني مشروعات في صناعة بدائل النفط ، كما أنها تعمل في جميع المجالات المرتبطة بمراحل صناعة النفط كالاستكشاف و التنقيب، الاستخراج ، التكرير، النقل ، و التسويق و لهذا فان سعر النفط يختلف باختلاف حجم و طبيعة عمل هذه الشركات، و درجة علاقاتها مع الدول المستهلكة و المنتجة ، و قدرتها على التفاوض و الصياغة القانونية لعقودها، ولهذا مر تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية بمراحل مختلفة و ذلك استجابة للتغيرات الجذرية في اتجاهات الهيكلية الاقتصادية و السياسية و موازين القوى و التحولات الاقتصادية و السياسية العالمية.²

¹ د. سيد فتحي أحمد الخولي ،مرجع سابق ،ص 358

² د. سيد فتحي أحمد الخولي ،مرجع سابق ،ص 359

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضيف عليها الطبيعية الدولية وأهمية خاصة إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة، ومن خلال استعراضنا للفصل الثاني يمكن أن نستنتج ما يلي:

- هناك عدة أنواع أسعار النفط حسب تكلفة الإنتاج، نوعية النفط ثقيل خفيف وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير ؛

- يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما ؛

السوق النفطية خلال فترة الدراسة حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية مما يجعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار، وأدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي .

الفصل الثالث

أثر تغيرات أسعار النفط على

الإقتصاد الجزائري

تمهيد:

يعتبر النفط من مصادر الطاقة التي لا تستطيع البشرية ان تستغني عنه في مسيرة حياتها، و قد استعمل الانسان النفط منذ قديم الزمان و لكن بصورة بدائية و محدودة ومع مرور الوقت زادت الحاجة اليه خصوصا مع زيادة احجام السكان و التقدم المحرز على مستوى الصناعي و التكنولوجي و ظهر بذلك ما يسمى بالصناعة النفطية.

نتناول في هذا الفصل ابراز ماهية النفط، تطرقنا فيه الى أصل النفط ووسائل بحث عن النفط، كما قمنا أيضا بذكر خصائص العامة للنفط.

كذلك تناولنا الصناعة النفطية في العالم تحدثنا عن البترول في العالم بصفة عامة وأهميته في المجتمع الصناعة الحديث، وفي الأخير تطرقنا الى تطور صناعة النفط في الجزائر حيث قمنا بتكلم عن تطور التاريخي للقطاع المحروقات في الجزائر وعن الإمكانيات النفطية، وكذلك تطرقنا فيه الى دور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: انهيار أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الداخلية

تعتبر أسعار النفط إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي حيث تميل الحكومات والشركات إلى إنفاق الكثير من الوقت والطاقة لمعرفة أين تتجه أسعار النفط. إذا أردنا تبسيط الأمور يمكن القول أن قوى العرض والطلب هي من العوامل المؤثرة على أسعار النفط بشكل مباشر. فمثل غيره من السلع والأشياء في حياتنا اليومية، إذا ارتفع الطلب عليه ارتفع سعره والعكس صحيح إذا ارتفع العرض عليه تراجع سعره وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: أثر انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة.

- المطلب الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على التوازن الخارجي

- المطلب الثالث: أثر انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري

المطلب الأول: أثر انهيار أسعار النفط على ميزانية العامة للدولة:

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات النفطية تمثل أهم مصدر لإيرادات النفطية¹ وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر، نظرا لارتفاع أسعار النفط والجدول الموالي يبين ذلك:

¹ بيسرس محمد ابو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على تشريع الجزائري دار النهضة العربية، القاهرة، 1996 ص 42

الجدول: الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة الوحدة : مليار دينار الجزائري

السنوات	الإيرادات				النفقات	رصيد الميزانية
	الضرائب	الجباية البروتية	غير الضريبية	المجموع		
1986	74.10	21.44	15.60	89.70	101.82	-12.13
1987	78.69	20.48	14.29	92.98	103.98	-10.99
1988	82.20	24.10	11.30	93.50	119.70	-26.20
1989	110.00	45.50	6.40	116.40	124.50	-8.10
1990	147.30	76.20	5.20	152.50	136.50	16.00
1991	244.20	161.50	4.70	248.90	212.10	36.80
1992	302.66	193.80	9.20	311.86	420.13	-108.27
1993	300.69	179.80	13.26	313.95	476.63	-162.68
1994	398.35	222.18	78.83	477.18	566.33	-89.15
1995	578.14	336.15	33.59	611.73	759.62	-147.89
1996	777.27	496.00	47.89	825.16	724.61	100.55
1997	860.54	564.77	66.13	926.67	845.20	81.47
1998	698.90	378.56	75.61	774.51	875.74	-101.23
1999	895.07	560.12	55.42	950.49	961.68	-11.19
2000	1427.26	1173.24	150.90	1578.16	1178.12	400.04
2001	1328.14	956.39	177.39	1505.53	1321.03	184.50
2002	1490.99	1007.90	112.20	1603.19	1550.65	52.54
2003	1875.00	1350.00	99.40	1974.40	1690.20	284.20
2004	2157.60	1570.70	72.10	2229.70	1891.80	337.90
2005	2998.80	2352.70	83.80	3082.60	2052.00	1030.60
2006	3474.10	2799.00	108.20	3582.30	2428.50	1153.80

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الاحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

أولاً: أثر انهيار أسعار النفط على الإيرادات العامة للدولة:

تشكل الجباية النفطية المورد الأساسي للميزانية العامة لدولة، و تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط و سعر الدولار الأمريكي مع انخفاض أسعار النفط سنة 1986 اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة الميزانية الابتدائية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، و وضع قانون المالية التكميلي على أساس 17.5 دولار للبرميل ، و قد حدث خلال الفترة 1984-1986 انخفاض في حصيلة عائدات النفط بنسبة 50% بسبب الانخفاض الأسعار إلى أدنى مستوى لها حيث اقتربت من مستويات الأسعار السائدة سنة 1996.

ومع الانخفاض في الأسعار اضطرت الحكومة إلى ترشيد النفقات و العمل على زيادة الإيرادات الجباية العادية، فرفعت الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة و نسبة 19.4% للضرائب المفروضة على الشركات و 28.5% للضرائب غير المباشرة و الجدول الموالي يبين انخفاض الجباية النفطية من إيرادات الميزانية العامة.¹

الجدول: انخفاض مساهمة الجباية النفطية من إيرادات ميزانية العامة للدولة

¹ المصدر: يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 42.

الموارد	1979	1984	1986
إيرادات عامة - مليار دينار -	46.4	100.2	89.69
جباية بترولية - مليار دينار -	26.5	43.8	21.44
نسبة الجباية البترولية إلى مجموع الإيرادات (%)	57.1	43.2	23.90
سعر البترول - دولار للبرميل -	17.25	28.20	13.53

كان من نتائج تأثر الميزانية العامة انعكاسها السلبي على تراجع الاستثمارات المسطرة، و بسبب تقلص الموارد المالية انعكس ذلك على مشاريع الاستثمارات الضخمة التي توقفت عن العمل و تم التقليل من المشاريع المخططة.

الجدول يوضح: نسبة الجباية البترولية الى الإيرادات الكلية في الفترة 1986-2006

السنوات	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية %	سعر البترول (دولار للبرميل)	السنوات	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية %	سعر البترول (دولار للبرميل)
1986	23.90	13.57	1997	60.95	18.68
1987	22.02	17.73	1998	48.88	12.28
1988	25.78	14.24	1999	58.93	17.48
1989	39.09	17.31	2000	74.34	27.6
1990	49.97	22.26	2001	63.53	23.12
1991	64.89	18.62	2002	62.87	24.36
1992	62.14	18.44	2003	68.38	28.10
1993	57.27	16.33	2004	70.44	36.05
1994	46.56	15.53	2005	76.32	50.64
1995	54.95	16.86	2006	78.13	61.08
1996	60.11	20.29	2007		

من اعداد الطالب

من خلال هذه النسب نلاحظ بان نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية ارتفعت في السنوات التي ارتفعت فيها أسعار النفط، فقد كان للأزمة البترولية لسنة 1989 الأثر المباشر على حصيلة المداخيل البترولية، حيث سجلنا اقل نسبة خلال فترة الدراسة سنة 1987 بنسبة مساهمة قدرها 22%.

في سنة 1991 انتعشت الإيرادات البترولية وسجلت أعلى نسبة لها خلال فترة التسعينات بسبب مساهمة وصلت إلى 64.89%، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الدينار بالنسبة إلى الدولار، بحيث بعدما كان الدولار يعادل 10.47 دينار جزائري في ديسمبر 1990 أصبح يساوي 17.7 دينار جزائري في نهاية مارس 1991¹ خلال السنتين 1999، 1997 ارتفع الإنتاج الجزائري من المحروقات، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات البترولية من 339 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 499 مليار دينار جزائري سنة 1999 و إلى 594 مليار دينار

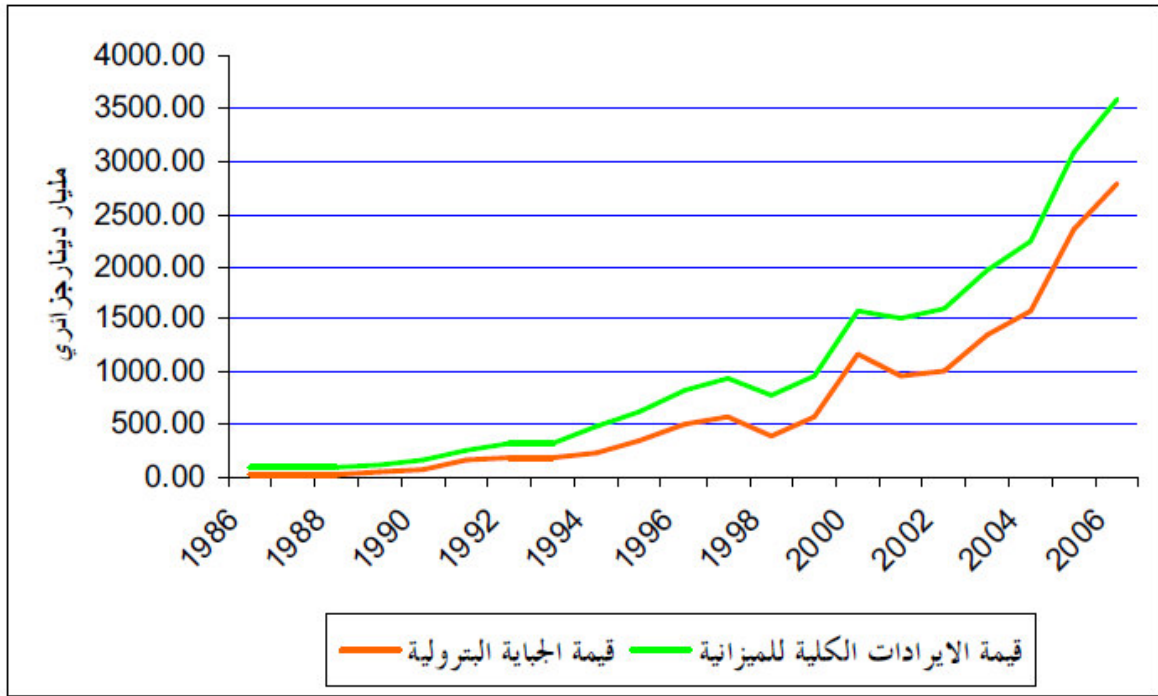
¹ ين على بالعزوز، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004 ص 218.

سنة 1997، إلا أنه بانخفاض أسعار البترول في نهاية 1998 بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول و الذي يرجع إل تراجع الطلب على البترول في دول جنوب شرق آسيا و اليابان بفعل الأزمة الاقتصادية، انخفضت المداخل البترولية بأكثر 186 مليار دينار مقارنة بسنة 1997، و انخفضت نسبتها الى الإيرادات الكلية الى 48% بعدما كانت تمثل 61% سنة 1997.

وبعد زوال أسباب الأزمة انتعشت أسعار النفط، إذ وصل متوسط السعر السنوي لعام 1999 إلى 17.48 دولار للبرميل، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات البترولية إلى 59%.

ومع ارتفاع أسعار النفط سنة 2000 الى أكثر من 27 دولار للبرميل ، ارتفعت الجباية البترولية الى 1173 مليار دينار مسجلة نسبة زيادة قدر ها 109% عن سنة 1999، لتصل نسبتها الى من مجموع الإيرادات ، إلا انه تم تسجيل انخفاض طفيف في قيمة ونسبة مساهمة الجباية البترولية خلال السنتين 2001-2002 بسبب انخفاض أسعار النفط ، و منذ سنة 2004 أخذت حصيلة الجباية البترولية منحى تصاعدي بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية، و قيام الدولة بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية على الشركات البترولية في حالة ارتفاع أسعار النفط عن الثلاثين دولار ، و عرفت أكبر نسبة لها في سنة 2006 بنسبة مساهمة قارت بأكثر من 78% ، و كل هذا يبين الدور الهام الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد توازن الميزانية و الشكل الموالي يبين تطور حصيلة الجباية البترولية و الإيرادات الكلية للدولة.

الجدول يوضح تطور حصيلة الجباية البترولية والإيرادات الكلية خلال الفترة 1986-2006



المصدر من اعداد الطالب

ثانيا: أثر انهيار أسعار النفط على النفقات العامة:

إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة، ومن بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية¹، وتعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها ويمكن قياسها من خلال معامل التبعية البترولية والمعروف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والإيرادات غير الضريبية) والمغطاة بالجبائية البترولية إل مجموع النفقات²، والجدول الموالي يبين تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيتها.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، لطبعة الثالثة 2006 ص 185.
² لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة 11-12 ماي 2003 ص 297.

الجدول يوضح تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيتها خلال الفترة 1986-2006

الوحدة: مليار دينار جزائري

معامل التبعية البترولية (%)	النفقات العامة	الإيرادات العامة			السنوات
		الضرائب البترولية	إيرادات غير ضريبية	الضرائب العادية	
21.05	101.82	21.44	15.60	52.66	1986
19.70	103.98	20.48	14.29	58.22	1987
20.13	119.70	24.10	11.30	58.10	1988
36.14	124.50	45.50	6.40	64.50	1989
44.10	136.50	76.20	5.20	71.10	1990
58.79	212.10	161.50	4.70	82.70	1991
46.12	420.13	193.80	9.20	108.86	1992
37.72	476.63	179.80	13.26	120.89	1993
39.33	566.33	222.18	78.83	176.17	1994
44.25	759.62	336.15	33.59	241.99	1995
54.57	724.61	496.00	47.89	281.27	1996
57.18	845.20	564.77	66.13	295.78	1997
43.22	875.74	378.56	75.61	320.35	1998
58.24	961.68	560.12	55.42	334.95	1999
65.63	1178.12	1173.24	150.90	254.03	2000
58.43	1321.03	956.39	177.39	371.75	2001
61.62	1550.65	1007.90	112.20	482.90	2002
63.06	1690.20	1350.00	99.40	524.90	2003
65.51	1891.80	1570.70	72.10	580.40	2004
64.71	2052.00	2352.70	83.80	640.40	2005
67.76	2428.50	2799.00	108.20	674.80	2006

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني لإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة تتزايد بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة، نشير إلى أن زيادة النفقات العامة لا تعبر عن زيادة مطلقة في حجمها ، ذلك لان القيمة الحقيقية للدينار الجزائري عرفت انخفاضات كبيرة خاصة مع بداية التسعينات ، مما يؤدي إلى كون جزء من هذه الزيادة هو نتيجة ارتفاع السعر ، ففي الفترة 1986-1990 لم يعرف حجم النفقات العامة تطورا كبيرا حيث انتقل من 101.82 مليار دينار سنة 1989 رغم ذلك فقد سجل رصيد ميزانية الدولة عجزا قدر ما بين 8 و 26 مليار دينار، و كان ذلك بسبب انخفاض في الإيرادات الضريبية ، و عدم قدرة الدولة على تحصيل إيرادات إضافية نتيجة انخفاض أسعار البترول الذي اثر على حصيله الجباية البترولية التي عرفت انخفاضا سنة 1987 ب 5% مقارنة بسنة 1986 مسجلة بذلك معدل تغطية للنفقات العامة تراوح في حدود 30%.

انتقلت قيمة النفقات العامة من 119 مليار دينار سنة 1988 إلى 136 مليار دينار سنة 1990 ، ورغم ذلك انتقل رصيد الميزانية من عجز . بمقدار 26 مليار دينار إلى فائض ب 16 مليار دينار، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع حصيله الجباية البترولية الشيء الذي ساهم في رفع معدل التبعية البترولية إلى 44%.

عرفت سنة 1991 زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة حيث ارتفعت بنسبة 59% مقارنة بسنة 1990 ، و كان ذلك نتيجة وجود موارد مالية جراء ارتفاع أسعار البترول بسبب الأزمة البترولية التي عرفت آنذاك بسبب حرب الخليج ، حيث ارتفعت حصيللة الجباية البترولية بنسبة 112 % مقارنة بسنة 1990 و التي أدت إلى زيادة الإيرادات ب 36 مليار دينار و ارتفع معدل التبعية البترولية إلى 58%، و مع عودة أسعار البترول الى الانخفاض مجددا سنة 1993 انخفضت حصيللة الجباية البترولية ، و ارتفعت قيمة النفقات العامة و سجلت الميزانية عجز قدر ب 152 مليار دينار .

خلال الفترة 1995-1997 اتسمت النفقات العامة بالثبات النسبي وكان ذلك بسبب تطبيق الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي، وبسبب عودة أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها انتقل رصيد الميزانية من عجز بمقدار 147 مليار دينار سنة 1995 إلى فائض قدر ب 81 مليار دينار سنة 1997، وفي سنة 1998 انخفضت أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها، وانخفضت حصيللة الجباية البترولية بمقدار 185 مليار دينار مسببة عجز في ميزانية الدولة قدر 101 مليار دينار وتراجع معدل التبعية إلى 43%.

ومنذ سنة 2000 عرفت النفقات نمو مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

ودعم النمو، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول، ونلاحظ أن قيمة النفقات العامة عرفت زيادة بنسبة 106% ما بين سنة 2000 الى سنة 2006 و ارتفع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستويا ته 67% في سنة 2006، كما سجل رصيد الميزانية فائضا مهما خلال هذه الفترة و ارتفع بصفة مستمرة مسجلا سنة 2006 فائض قدر ب 1153 مليار دينار رغم ارتفاع حجم النفقات العامة إلى 2928 مليار دينار ، و بذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر ، الأمر الذي يتأتى من حصيللة الجباية البترولية و بالتالي يتضح لنا جليا أن أسعار البترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات.

ثالثا-تقدير والنفقات العامة بدلالة أسعار النفط:

1-تقدير الإيرادات العامة بدلالة أسعار النفط:حت نتمكن من معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة (rec)والمتغيرات المستقلة (pp.c) نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى mco وباستعمال برنامج eviews، وبعد إحداث التوفيقات الممكنة توصلنا إل النموذج التالي:

$$REC_t = 2.15 + 0.76PP_t$$

Tc (1.87) (17.48)

$$R^2 = 0.94 \quad R^2_{adi} = 0.93 \quad DW = 0.52 \quad Fc = 305.58$$

أ-التقييم الإحصائي:

نلاحظ أن قيمة $R=0.94$ والتي تدل على أن 94% من حصيلة الإيرادات العامة rec مفسرة من قبل سعر البترول pp و أن المعلمتين (الثابتة، معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة لستيوذنت (17.48،1.87) على التوالي اكبر من الجدولة 2.086 أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال [0.000،0.769] وهي اقل من 0.05 بالنسبة لمعامل سعر البترول أما الثابتة فهي اقل من 0.1 بمعنى تكون المعلمة (الثابتة) معنوية عند مستوى خطر 10%.

اختبار فيشر fisher: من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الجدولة أي

$$F_{cal} > F_{2-1,21-2}^{5\%} \quad 305.5 \text{ أكبر من } 4.32.$$

اختبار درين واتسن test de durbin watson:

لدينا قيمة المحسوبة d^* مساوية 0.52 أما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول ب durbin watson هي $K = 1, N = 21 \quad d_u = 1.16, d_L = 0.97$

كما أن بحال ارتباط ذاتي بين الأخطاء يقح في منطقة الارتباط الموجب [0.97-0]ومنة نلاحظ أن قيمة d^* تنتمي إل هذا المجال ومنة من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مرفوض.

ان هذا النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي والذي يستوجب علينا التخلص منه لمواصلة تقييمات الإحصائية والاقتصادية وبعد التخلص من هذه المشكلة تحصلنا على النتائج التالية كما يوضحها الملحق:

$$REC'_t = 2.79 + 0.72 PP'_t + 0.99 MA(1)$$

$$Tc \quad (2.42) \quad (20.22) \quad (11.16)$$

$$R^2 = 0.98 \quad R^2_{adj} = 0.97 \quad DW = 1.84 \quad Fc = 449.03$$

نلاحظ أن قيمة $R=0.98$ والتي تدل على أن 98% من الإيرادات العامة REC مفسرة من قبل سعر البترول PP وأن المعلمتين (الثابتة، معامل سعر البترول) معنويتين أي أن القيمة المحسوبة لستيوذنت (2.42, 20.22) على التوالي أكبر من الجدولة 2.093 أو بطريقة أخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال [0.000, 0.0258] وهي أقل من 0.05.

اختبار فيشر fisher: من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الجدولة أي

$$41.19 > F_{2-1, 21-2}^{5\%} \text{ أكبر من } 4.38$$

اختبار درين واتسن test de durbin watson:

لدينا قيمة d^* المحسوبة مساوية 1.97 أما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص بـ durbin watson هي $K = 1, N = 21, d_u = 1.42, d_L = 1.22$

أي أن القيمة المحسوبة 1.89 محصورة d_u التالي عدم وجود ارتباط في الأخطاء ومنة من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مقبول.

ب-التقييم الاقتصادي:

من خلال النموذج يتبين لنا أن قيمة 10.24 التي تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المعلمة المسفرة معدومة، تكون قيمة النفقات العامة تساوي 10.24 مليار دولار، أما المعلمة $B = 0.37$ والتي تمثل معلمة المتغيرة المسفرة لسعر البترول pp، تشير إلى أنه عندما يتغير سعر البترول بدولار واحد تتغير النفقات العامة بقيمة 0.34 مليار دولار وفي نفس الاتجاه، وهي مقبولة من الناحية الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بمعامل التحديد $R^2 = 0.82$ الذي يوضح أن سعر البترول يتحرك في النفقات العامة بنسبة 82% بعد التخلص من الارتباط الذاتي، وهي نسبة مقبولة وهو ما يثبت معامل التحديد المصحح $Radj = 0.80$.

المطلب الثاني : أثر انهيار أسعار النفط على التوازن الخارجي

لعبت اسعار البترول دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، ولذلك سنقوم باستعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في اسعار البترول على حصة الصادرات والواردات، ثم نتناول دراسة وقياس الأثر بصفة كلية على رصيد الميزان التجاري، ولقد تم تقسيم الفترة إلى مرحلتين كنت سنة 2000 هي السنة الفاصلة، والتي عرفت طفرة واضحة وصل فيها رصيد الميزان التجاري إلى ما يفوق 12 مليار دولار.

أولا - آثار تقلبات أسعار النفط على الصادرات:

سنحاول دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات من خلال ما يلي :

1- أثر سعر النفط على الصادرات من خلال الفترة 1986-1999:

الجدول التالي يبين تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى الفترة 1999

الوحدة ب: دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول\$/ب
1986	7 820	7 621	199	13.53
1987	8 223	8 019	204	17.73
1988	8 105	7 685	420	14.24
1989	8 968	8 572	396	17.31
1990	11304	10865	439	22.26
1991	12100	11726	375	18.62
1992	10838	10388	449	18.44
1993	10091	9612	479	16.33
1994	8340	8053	287	15.53
1995	10240	9731	509	16.86
1996	13375	12494	881	20.29
1997	13889	13378	511	18.68
1998	10213	9855	358	12.28
1999	15522	12084	438	17.48

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلة واحة تتمثل في المحروقات و ذلك بنسبة تفوق 95% خلال الفترة الممتدة 1986-1999، حيث من غير الممكن الحديث عن حجم الصادرات خارج المحروقات و التي لم تتجاوز مساهمتها في هيكل الصادرات الكلية نسبة 4% خلال فترة

الدراسة ، حيث عرفت أكبر قيمة لها سنة 1996 بما يقدر ب 881 مليون دولار ، و السبب في ذلك راجع على تسديد الجزائر لجزء من مديونيتها اتجاه روسيا على شكل صادرات خارج المحروقات ، وهذا ما يحتم على السلطات العمومية بذل جهود حقيقية و طرح جملة من الحوافز من شأنها فك الارتباط بأسعار المحروقات ، أما عن تطور الصادرات الكلية فإنها عرفت هي الأخرى تقلبات مستمرة و ذلك نتيجة ارتباطها بأسعار النفط ، و لأن نسبة كبيرة منها تتمثل في المحروقات ، فلقد تميزت الفترة 1986-1989 بانخفاض حصيلة الصادرات ، حيث عرفت أقصى قيمة لها خلال هذه الفترة ما يقدر ب 8968 مليون دولار ، و السبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط و التي لم تتجاوز 18 دولار للبرميل خلال هذه الفترة ، في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11304 مليون دولار سنة 1990 بسبب بلوغ سعر النفط مستوى 22,26 دولار للبرميل ، ولقد سجلت انخفاضا في سنوات 1992،1993 حيث سجلت على التوالي ما قيمته 10838 و 10091 مليون دولار أمريكي ، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط مقارنة بسنة 1990 والذي عرف فيه سعر النفط ما قيمته 22,26 دولار للبرميل ، ولقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8340 مليون دولار أمريكي حيث عرفت هذه السنة انخفاض حادا في اسعار البترول، حيث سجلت على التوالي سعر 20.29 و 6 دولار للبرميل لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10213 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض لسعر البرميل من البترول الذي وصل الى ادنى مستوى له(12028 دولار للبرميل)، ومن خلال ما سبق يتبين ان حجم الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا شبيه كلي بأسعار المحروقات و ذلك لان التقلبات التي تمس اسعار البترول في الاسواق الدولية.

2- أثر سعر النفط على الصادرات خلال الفترة 2000-2007:

الجدول رقم 2-3 : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2007 :

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول S/ب
2000	22031	21419	612	27.60
2001	19132	18484	648	23.12
2002	18825	18091	734	24.36
2003	24612	23939	673	28.10
2004	32083	31302	781	36.05
2005	46001	45094	907	50.64
2006	54613	53429	1184	61.08
2007	59518	58206	1312	69.08

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من احصائيات المركز الوطني للإعلام و الاحصائيات

من خلال الجدول السابق نلاحظ نفس الملاحظة بشأن هيكل الصادرات الجزائرية و المتمثلة في ان الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الاكبر ، إلا ان الصادرات الغير النفطية عرفت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 الى 1312 مليون دولار سنة 2007 ، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات و المتمثلة في برنامج الانعاش و برامج دعم النمو الاقتصادي ، إلا ان حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات ، والمتمثل في الوصول الى تصدر 2 مليار دولار امريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000، اما فيما يتعلق بالصادرات الاجمالية فان قيمتها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة ، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في اسعار البترول خلال هذه الفترة ، حيث عرفت ارقام قياسية ، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الاجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها اكثر من 96 % خلال فترة الدراسة من 22031 مليون دولار سنة 2000 الى 59518 مليون دولار سنة 2007 و هذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر ياسعار المحروقات و التي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 الى 69.08 دولار للبرميل سنة 2007

من خلال ما سبق يتبين لنا ان حجم الصادرات الجزائرية متعلق بشكل كلي بأسعار المحروقات حيث ان التغيرات في هذه الاخيرة ينعكس بشكل كلي على التغيرات التي تصيب حصيلة الصادرات الكلية.

ثانيا: اثر انهيار اسعار النفط على الواردات:

تلعب اسعار النفط دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي ، و لذلك سنحاول دراسة هذا الاثر من خلال ما يلي :

1-اثر سعر النفط على الواردات خلال الفترة 1986-1999:

الجدول رقم 3-3 : تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1986-1999 :

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الواردات الإجمالية (مليون \$)	أسعار البترول
1986	9 213	13.53
1987	7 064	17.73
1988	7 323	14.24
1989	9 208	17.31
1990	9684	22.26
1991	7680	18.62
1992	8406	18.44
1993	8789	16.33
1994	9365	15.53
1995	10761	16.86
1996	9098	20.29
1997	8687	18.68
1998	8403	12.28
1999	9164	17.48

المصدر : من اعداد الطالب انطلاقا من احصائيات المركز الوطني للإعلام و الاحصائيات

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان حصيلة الواردات هي الاخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات ، وذلك لان جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات و ان هذه الاخيرة تعتمد بدورها على اسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار هي الأخرى و ان الجزء الآخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة ، لقد سجلت حصيلة الواردات قيم منخفضة سنوات 1987،1988 وذلك بقيمة 7064 و 7323 مليون دولار على التوالي ، و نتيجة سياسة التقشف التي طبقتها الجزائر نتيجة ارتفاع الحصيلة المخصصة من الصادرات

لخدمة المديونية و بالتالي توقف مخططات التنمية لتعاود الارتفاع سنة 1989 ، وذلك نتيجة حصول الجزائر على مساعدات من طرف صندوق النقد الدولي في اطار البرنامج الاستعدادي السري الاول .

لقد سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته 9098 مليون \$ وهي حصيلة مرتفعة ، و السبب في ارتفاعها يعود الى ارتفاع سعر البترول بالإضافة الى تدابير التحرير التدريجي للتجار الخارجية التي تتدرج ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في حين عرفت انخفاضا سنة 1991 رغم بقاء اسعار البترول مرتفعة و ذلك نتيجة ترشيد الدولة لواردها ، لترتفع سنوات 1992 و 1993 مسجلة ما قيمته 8406 و 8789 مليون \$ ، لكن حصيلتها بقيت منخفضة و هذا راجع الى عودة سياسة الضغط على الواردات ، فينا سجلت حصيلة الواردات سنتي 1994 و 1995 ما قيمته 9365 و 10761 مليون \$ و هي حصيلة مرتفعة مقارنة 1996 و 1997 رغم انخفاض اسعار البترول ، و التي سجلت على التوالي 15.53 و 16.86 دولار للبرميل و السبب في ذلك يعود للتدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية ، و بالأخص العمليات الاستيرادية مما نتج عنه افراط و فوضى في الاستيراد ، ثم عرفت انخفاضا سنتي 1996 و 1997 حيث سجلت ما قيمته 9098 و 8687 مليون \$ و ذلك رغم ارتفاع اسعار البترول ، حيث سجلت على التوالي ما قيمته 20.96 و 18.68 دولار للبرميل و ذلك نتيجة هبوط الواردات الغذائية نتيجة زيادة الانتاج الزراعي ، و نتيجة تصفية و اعادة هيكلي المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات ، و عرفت سنة 1998 حصيلة منخفضة من الواردات هي الأخرى نتيجة انخفاض سعر البترول ، و الذي عرف ادنى قيمة له ، الا انه في سنة 1999 عاودت الارتفاع ووصلت الى 9164 مليون دولار .

ومن خلال ما سبق فان حصيلة الواردات ليست مرتبطة بشكل كلي بأسعار المحروقات خلال هذه الفترة ، حيث ان جزءا منها يرتبط بأسعار المحروقات من خلال تأثيره على الصادرات ، بينما الجزء الاخر مرتبط بسياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية و سياسة الضغط على الواردات .

2- أثر سعر النفط على الواردات خلال الفترة 2000-2007:

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات الإجمالية	أسعار البترول S/ب
2000	9173	27.60
2001	9940	23.12
2002	12009	24.36
2003	13534	28.10
2004	18308	36.05
2005	20357	50.64
2006	21456	61.08
2007	27439	69.08

المصدر من اعداد الطالب انطلاقا من احصائيات المركز الوطني للإعلام و التوجيه

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا ان حصيلة الواردات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمراً مثقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 الى ما يقدر ب 27439 مليون دولار سنة 2007 ، و ان هذا الارتفاع يعود كذلك الى السياسة التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال هذه الفترة و المتمثلة في برامج الانعاش ودعم النمو و التي اعتمد فيها عل زيادة حجم الواردات .

ومن خلال ما سبق يتبين لنا ان حصيلة الواردات مع ارتفاع اسعار البترول و التي عرفت ارقاما قياسية خلال هذه الفترة .

المطلب الثالث : اثر انهيار أسعار النفط الميزان التجاري:

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات و الواردات، ومن خلال هذا العنصر سوف نقوم بدراسة اثر التقلبات الحاصلة في سعر النفط على رصيد الميزان التجاري.

1- أثر سعر النفط على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1999:

الجدول رقم 3-5 : تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1999

السنوات	رصيد الميزان التجاري(مليون\$)	أسعار البترول\$/ب
1986	-1393	13.53
1987	1177	17.73
1988	781	14.24
1989	-240	17.31
1990	1620	22.26
1991	6040	18.62
1992	2432	18.44
1993	1302	16.33
1994	-1025	15.53
1995	-521	16.86
1996	4277	20.29
1997	5202	18.68
1998	810	12.28
1999	3358	17.48

المصدر : من عداد الطالب انطلاقا من احصائيات المركز الوطني للإعلام و الاحصائيات

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ تقلبات في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1999 و الذي هو نتاج التقلبات في حصيللة الواردات و الصادرات و لقد عرف تقلبا كبيرا حيث سجل عجزا حادا سنة 1986 مقداره 1393 مليون دولار ، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في اسعار البترول ، ليسجل فائضا خلال السنوات 1987، 1988 نتيجة تحسن اسعار البترول ، في حين عرفت سنة 1989 عجزا طفيفا في الميزان التجاري قدر ب 240 مليون دولار رغم ارتفاع اسعار البترول التي سجلت مستوى 17.31 دولار للبرميل ، و السبب في ذلك يعود الى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية .

و لقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا طوال الفترة 1990-1999 ماعدا سنتي 1994 و 1995 والتي سجل خلالها عجز قدره 1025 و 521 مليون \$، و السبب في ذلك راجع الى انخفاض اسعار البترول والتي سجلت قيمة 16.33 و 15.53 مليون \$ على التوالي ، و التي خفضت من حصيللة الصادرات و نتيجة الفوضى في الاستيراد نتيجة التدابير تحرير التجارة الخارجية و التي رفعت من حصيللة الواردات ، الا انه في السنتين

التاليتين عادا الميزان التجاري الى تحقيق رصيد موجب حيث حقق فائضا قيمته 4277 مليون \$ سنة 1996 و 5202 مليون \$ لسنة 1997 وذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات الناتجة عن ارتفاع اسعار البترول والتي سجلت ما قيمته 20.29 و 18.68 دولار للبرميل على التوالي ، و نتيجة انخفاض حصيلة الواردات و التي تعود الى سياسة الضغط التي مارسته الدولة على الواردات، في حين ان سنة 1998 عرفت انخفاضا في رصيد ميزان المدفوعات حيث قدر رصيده ب 810 مليون \$ وذلك نتيجة تراجع حصيلة ايرادات الصادرات ، و التي تعود بدورها الى انخفاض اسعار البترول حيث سجل في هذه السنة ادنى مستوى له بقيمة 12.28 دولار للبرميل ، ليعاود الارتفاع سنة 1999 بسبب ارتفاع اسعار البترول و ارتفاع الصادرات الى 15522 مليون دولار .

2- أثر سعر النفط على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2007:

الجدول رقم 3-6 : وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2007 :

السنوات	الميزان التجاري(مليون \$)	أسعار البترول\$/ب
2000	12858	27.60
2001	9192	23.12
2002	6816	24.36
2003	11078	28.10
2004	13775	36.05
2005	25644	50.64
2006	33157	61.08
2007	32079	69.08

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من احصائيات المركز الوطني للاعلام و الاحصائيات

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا ان لرصيد الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة خلال الفترة 2000-2007 ، كما عرف تزايدا مستمرا حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 12858 مليون دولار سنة 2000 الى ما قيمته 32079 مليون دولار سنة 2007 ، وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا باسعار البترول ، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول و التي انتقلت بدورها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 ال 69.08 دولار للبرميل سنة 2007 ، من خلال ما سبق يتبين لنا رصيد الميزان التجاري خلال الفترة

2000 – 2007 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع اسعار البترول والتي عرفت ارقاما قياسية خلال هذه الفترة .

3- تقدير رصيد الميزان التجاري بدلالة اسعار النفط:

حتى نتمكن من معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة (BC) و المتغيرات المستقلة (PP,c) نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OCM) ، و باستعمال برنامج EVIEWS و بعد احداث التوفيقات الممكنة توصلنا الى النموذج التالي :

$BC_t = -8.99 + 0.65PP_t$			
Tc	(-9.68)	(20.75)	
$R^2 = 0.95$	$R^2_{adj} = 0.95$	$DW = 1.35$	$Fc = 430.81$

1-التقييم الاحصائي:

نلاحظ ان قيمة $R^2 = 0.95$ و التي تدل على ان 95% من رصيد الميزان التجاري BC مفسرة من قبل سعر البترول (PP)، و ان المعلمتين (الثابتة ، معامل سعر البترول) معنويتين أي ان القيمة المحسوبة (-9.86، 20.78) على التوالي اكبر من الجدولة 2.086، او بطريقة اخرى احتمال انعدام المعلمتين محصور في المجال [0.000,0.000]وهي اقل من 0.05 .

- اختبار فيشر FISHER : من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان قيمة فيشر المحسوبة اكبر من الجدولة أي

$$-1.22 - 2 > cdF > F2 \text{ اكبر من } 4.25 .$$

- اختبار درين واتسن - Test urbinD Watson :

لدينا قيمة d المحسوبة مساوية 1.35 اما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص Watson urbinD هي

$$K = 1 , N = 22 \text{ ud} = 1.43, \text{ld} = 1.24$$

كما ان مجال ارتباط ذاتي بين الاخطاء يقع في منطقة الشك [1.43_ 1.24] ومنه نلاحظ ان قيمة d تنتمي الى المجال ومنه من خلال النتائج الاحصائية يمكننا استنتاج ان النموذج مرفوض .

ان هذا النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي و الذي يستوجب علينا التخلص منه بطريقة الفروقات ، لمواصلة التقييمات الاحصائية و الاقتصادية وبعد التخلص من هذه المشكلة تحصلنا على النتائج الاتية كما يوضحها الملحق رقم(4).

$$BC'_t = -7.28 + 1.55 PP'_t$$

$$Tc \quad (-4.68) \quad (10.20)$$

$$R^2 = 0.84 \quad R^2_{adj} = 0.83 \quad DW = 1.76 \quad Fc = 104.09$$

نلاحظ ان قيمة $R^2 = 0.48$ والتي تدل على ان 84 % من رصيد الميزان التجاري BC مفسرة من قبل سعر البترول (PP) و ان المعلمتين (الثابتة ، معامل سعر البترول) معنويتين أي ان القيمة المحسوبة (-4.68 ، 10.20) على التوالي اكبر من الجدولة 2.093 او بطريقة اخرى احتمال انعدام محصور في المجال [0.002,0.000] وهي اقل من 0.05 .

- اختبار فيشر ficher: من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ ان قيمة فيشر المحسوبة اكبر من الجدولة أي:

$$-1.22-2 \quad cdF > F2 \quad 104.09 \quad \text{اكبر من } 4.38 .$$

- اختبار درين واتسن - Test urbinD sonWat :

لدينا قيمة d المحسوبة مساوية 1.76 اما القيمة النظرية المتحصل عليها من الجدول الخاص Watson urbinD هي

$$K = 1 , N = 21 \quad ud = 1.42, ld = 1.22$$

أي ان القيمة المحسوبة 1.76 محصورة بين ud و -du 4 و بالتالي عدم وجود ارتباط في الاخطاء ومنه من خلال النتائج الاحصائية يمكننا الاستنتاج ان النموذج مقبول .

2- التقييم الاقتصادي : من خلال النموذج يتضح لنا ان قيمة المعلمة $\alpha -7.28$ التي تشير الى انه عندما تكون قيمة المعلمة المفسرة معدومة، يكون رصيد الميزان التجاري في حالة عجز في حدود 7.28 مليار دولار ، اما المعلمة $B=1.55$ و التي تمثل معلمة المتغيرة المفسرة لسعر البترول PP ،تشير الى انه عندما يتغير سعر البترول بواحد دولار يتغير رصيد الميزان التجاري ب 1.55 مليار دولار وفي نفس الاتجاه معبرا عن العلاقة الطردية بين المتغيرين ، اما فيما يخص معامل التحديد $R^2 = 0.84$ فانه يوضح بان سعر البترول يتحكم في رصيد الميزان التجاري بنسبة 84 % بعد التخلص من الارتباط الذاتي ،وهذه النسبة تبين العلاقة القوية بين التطورات الحاصلة في اسعار البترول و رصيد الميزان التجاري، و عليه يمكن القول بان رصيد الميزان التجاري المقدر بدلالة سعر البترول مقبول من الناحيتين الاحصائية و الاقتصادية .

المبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط ونتائجه على الاقتصاد في الجزائري

يحتل قطاع البترول موقعنا متميزا في الاقتصاد الجزائري، وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة آثار تغيرات أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، خلال الفترة 1970-2010 وسنتناول في هذا المبحث:

- المطلب الأول نتائج تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد في الجزائري
- المطلب الثاني الناتج المحلي الإجمالي وتأثره بتغيرات أسعار النفط.

المطلب الأول: نتائج تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

أولا: تطور العائدات النفطية خلال الفترة 1973-2009:

خلال سنوات السبعينات ارتفعت الأسعار في الأسواق النفطية بشكل كبير حققت من خلاله الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان، وقد نجم عن سوء التخطيط للاستفادة من هذه الأموال تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.

ويمكن رصد تطور العائدات النفطية في الجزائر على مرحلتين:

أ-المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986

تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك (الجزائر)، خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تسيطر نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 واستخدام النفط كسلاح، كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات ويمكن رصد تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر في الجدول أدناه.

الجدول رقم 1-2 : تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر 1970-1985

الوحدة :مليون دولار

1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنة
4.791	4.295	4.267	1.522	1.030	614	681	قيمة الصادرات النفطية
1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	السنة
9.668	9.778	9.655	11.149	13.06	12.91	8.746	قيمة الصادرات النفطية

Source : Opec annual statistical bulltein 2005 at : www.opec.org

ب-المرحلة الثانية :تطور العائدات النفطية في الجزائر 1986-2006 :

يمكن تناول هذه الفترة على مرحلتين:

ب-1-الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 وآثارها على الاقتصاد الجزائري:

فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناعات القرار في الاقتصاد الجزائري

ولقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخل البترولية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموضح أدناه.

الجدول رقم 2-2 :تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر 1986-2000

الوحدة :مليون دولار

1993	1991	1989	1988	1987	1986	السنة
6.902	8.464	6.815.	5.725	6.555	5.161	قيمة الصادرات النفطية
2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة
14.204	8.314	5.691	8.352	8.826	6.938	قيمة الصادرات النفطية

Source : Opec annual statistical bulltein 2005 at : www.opec.org

ب- 2- تطور العائدات المالية 2000-2009:

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة و الجزائر خاصة، ويات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الجدول رقم 2-3: تطور السعر النفطي الجزائري 2000-2009

السنة	2000	2002	2004	2007	2007	2008	2009
النفط الجزائري	28.8	24.8	38.4	.54.6	74.7	98.9	61

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك، أعداد مختلفة.

ثانيا: أثر تطور أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2010

يوضح الجدول التالي تطور هيكل الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئي، جزء يتعلق بالصادرات النفطية وجزء يتعلق بالصادرات غير نفطية.

الجدول رقم 2-4: تطور الصادرات الجزائرية خلال 1986-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول
1986	7820	7621	199	13.53
1987	8223	8019	204	17.73
1988	8105	7685	420	14.24
1989	8968	8572	396	17.31
1990	11304	10865	439	22.26
1991	12100	11726	375	18.62
1992	10838	10388	449	18.44
1993	10091	9612	479	16.33
1994	8340	8053	287	15.53
1995	10240	9731	509	16.86
1996	13375	12494	881	20.29
1997	13889	13378	551	18.68
1998	10213	9855	358	12.28
1999	15522	12084	438	17.48
2000	22031	21419	612	27.60
2001	19132	18484	648	23.12
2002	18825	18091	734	24.36
2003	24612	23939	673	28.10
2004	32083	31302	781	36.05
2005	46001	45094	907	50.64
2006	54613	53429	1184	61.08
2007	59518	58206	1312	69.08
2008	79290	77345	1945	94.50
2009	43650	42600	1050	61.10

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

2-أثر تطور أسعار البترول على الواردات:

تلعب أسعار البترول دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي، والجدول التالي يوضح تطور الواردات وأسعار البترول.

الجدول رقم 2-5: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1986-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات الإجمالية (مليون)	أسعار البترول
1986	9213	13.53
1987	7064	17.73
1988	7323	14.24
1989	9208	17.31
1990	9684	22.26
1991	7680	18.62
1992	8406	18.44
1993	8789	16.33
1994	9365	15.53
1995	10761	16.86
1996	9098	20.29
1997	8687	18.68
1998	8403	12.28
1999	9164	17.48
2000	9173	27.60
2001	9940	23.12
2002	12009	24.36
2003	13534	28.10
2004	18308	36.05
2005	20357	50.64
2006	21456	61.08
2007	27439	69.08
2008	39470	94.50
2009	39100	61.10

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

3- أثر تطور أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري:

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم 2-6 : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائرية خلال الفترة 1986-2009

الوحدة : مليون دولار

السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليون دولار)	أسعار البترول (دولارات)
1986	-1393	13.53
1987	1177	17.73
1988	781	14.24
1989	-240	17.31
1990	1620	22.26
1991	6040	18.62
1992	2432	18.44
1993	1302	16.33
1994	-1025	15.53
1995	-521	16.86
1996	4277	20.29
1997	5202	18.68
1998	810	12.28
1999	3358	17.48
2000	12858	27.60
2001	9192	23.12
2002	6816	24.36
2003	11078	28.10
2004	13775	36.05
2005	25644	50.64
2006	33157	61.08
2007	32079	69.08
2008	39820	94.50
2009	4550	61.10

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

ثالثا: أثر تطور أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1986-2009 :

الجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول وتأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1986-2009

الجدول رقم 2-7 : تطور الناتج الداخلي الإجمالي الجزائرية خلال الفترة 1986- 2009

السنوات	سعر البترول (دولار للبرميل)	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دينار جزائري)	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)
1986	13.53	296.6	63.1
1987	17.73	312.7	64.6
1988	14.24	347.7	58.8
1989	17.31	442.0	55.5
1990	22.26	554.4	61.8
1991	18.62	862.1	46.7
1992	18.44	1074.7	49.1
1993	16.33	1189.7	51.0
1994	15.53	1487.4	42.4
1995	16.86	2005.0	42.1
1996	20.29	2570.0	46.9
1997	18.68	2780.2	48.2
1998	12.28	2830.5	48.2
1999	17.48	3238.2	48.6
2000	27.60	4123.5	54.8
2001	23.12	4227.1	54.7
2002	24.36	4521.8	56.7
2003	28.10	5247.5	67.8
2004	36.05	6135.9	85.2
2005	50.64	7544.0	102.8
2006	61.08	8460.5	116.5
2007	69.08	9374.2	135.09
2008	94.50	-	171.09
2009	61.10	-	138.11
2010	78.09	-	162.08

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

رابعا: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة:

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر، نظرا لارتفاع أسعار البترول والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم 2-8: تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1986-2009
الوحدة: مليار دولار جزائري

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
1986	89.70	101.82	-12.13
1987	92.98	103.98	-10.99
1988	93.50	119.70	-26.20
1989	116.40	124.50	-8.10
1990	152.50	136.50	16
1991	248.90	212.10	36.80
1992	311.86	420.13	-108.27
1993	313.95	476.63	-162.68
1994	477.18	566.33	-89.15
1995	611.73	759.62	-147.89
1996	825.16	724.61	100.55
1997	926.67	845.20	81.47
1998	774.51	875.74	-101.23
1999	950.49	961.68	-11.19
2000	1578.16	1178.12	400.04
2001	1505.53	1321.03	184.50
2002	1603.19	1550.65	52.54
2003	1974.40	1690.20	284.20
2004	2229.7	1891.80	337.90
2005	3082.60	2052	1030.60
2006	3582.30	2428.50	1153.80

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات

المطلب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي وتأثره بتغيرات أسعار النفط.

أولا: تحليل تطور العائدات النفطية خلال الفترة 1970-2009 :

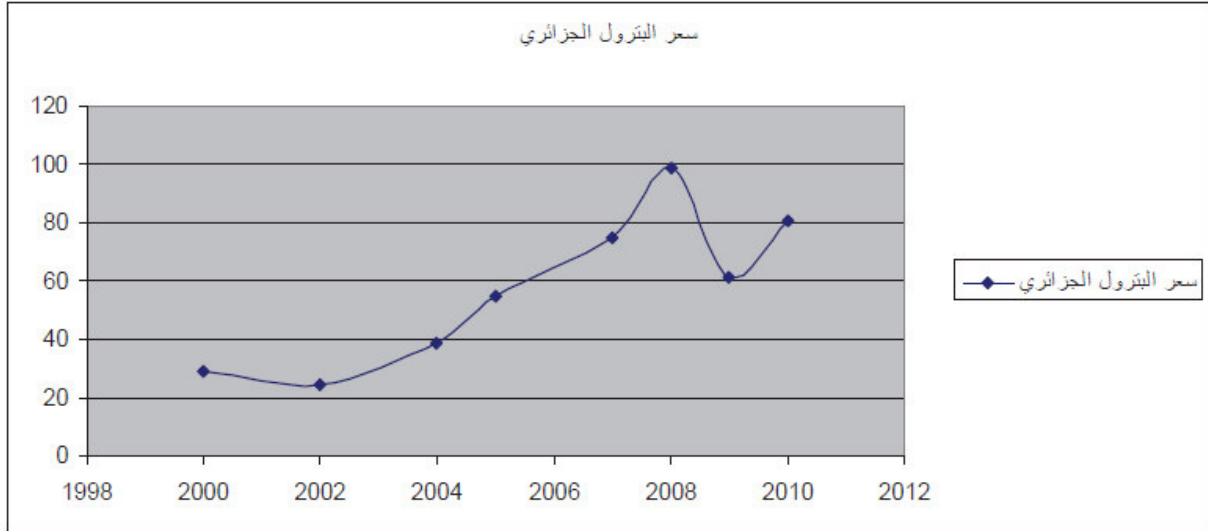
من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم 1-2، أعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخيل بعد سنة 1973 فقد بلغت سنة 1974 قيمة 4.267 مليون دولار ثم 13.06 مليون دولار سنة 1981، وقد صاحب هذا التطور في المداخيل النفطية تطورا في الجباية البترولية فمن 880 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 1350 مليون دج سنة 1970 ثم إلى 4194 مليون دج سنة 1974، والملحق رقم (2) يوضح تطور الجباية البترولية خلال الفترة 1970-2009.

أما خلال الفترة 1986-2000 وحسب الأرقام الواردة في الجدول رقم 2-2 أعلاه نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية، فقد بلغت ما قيمته 8,464 مليار دولار لتتخفف بعد ذلك سنة 1993، 1994 و 1995 إلى مستوى 6 مليار دولار أمريكي ثم إلى 5.691 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية لتشهد تحسنا ملحوظا بداية سنة 2000 وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانات المحلية، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدنى في الأسعار.

أما خلال الفترة 2000-2009 وحسب الأرقام الواردة في الجدول رقم 2-3 نلاحظ بلوغ أسعار النفط الجزائري مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000 وقد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 والتي عرفت ب ثورة أسعار النفط وقد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008 ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 ثم يعود الصعود في سنة 2010 حيث وصل إلى 80.35 دولار للبرميل مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، والشكل 1-2 يوضح بدقة تطور أسعار البترول الجزائري.

الشكل رقم 2-1: يوضح تطور أسعار البترول الجزائري خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: دولار/ب



المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على مختلف تقارير أوابيك

ثانيا: تحليل أثر أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري

1- تحليل أثر أسعار البترول على الصادرات

أما عن تطور الصادرات الكلية ومن خلال أرقام الجدول رقم 2-4 فإنها عرفت هي الأخرى تغيرات مستمرة وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول، ولأن نسبة كبيرة منها تتمثل في المحروقات، فقد تميزت الفترة 1986-1989 بانخفاض حصيلة الصادرات، حيث عرفت أقصى قيمة لها خلال هذه الفترة ما يقدر بـ 8968 مليار دولار، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي لم تتجاوز 18 دولار للبرميل خلال هذه الفترة، في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11304 مليون دولار سنة 1990 بسبب بلوغ سعر البترول مستوى 22.26 دولار للبرميل وقد سجلت انخفاضا سنوات 1992-1993 حيث سجلت على التوالي ما قيمته 10838، 10091 مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 1990 والذي عرف فيه سعر البترول ما قيمته 22.26 دولار للبرميل، ولقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8340 مليون دولار أمريكي حيث عرفت هذه السنة انخفاض حادا في أسعار البترول حيث سجل سعر 15.53 دولار للبرميل دولار للبرميل، لتتحسن بعض الشيء سنة 1995 أما في سنتي 1996 و 1997 فقد سجل ارتفاع واستقرار في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي سعر 20.29 و 18.6 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10213 مليون

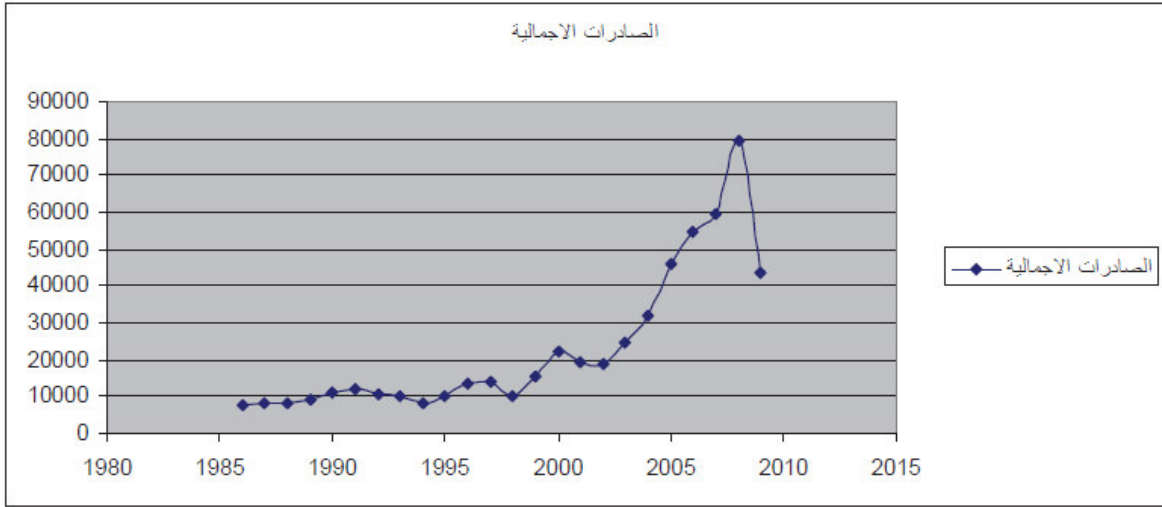
دولار أمريكي، بسبب انخفاض لسعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له 12.28 دولار للبرميل .

أما الفترة 2000-2009 عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 الى 1050 مليون دولار سنة 2009، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000 ، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار

البترول خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96% خلال فترة الدراسة من 22031 مليون دولار سنة 2009 وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات والتي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 الى 61.10 دولار للبرميل سنة 2000 ، ومن خلال ما سبق يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا شديدا بأسعار المحروقات وذلك لأن التغيرات التي تمس قيمتها متعلقة بالتغيرات التي تمس أسعار البترول في الأسواق الدولية، والشكل رقم 2-2 يوضح تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1986-2009

الشكل رقم 2-2 يوضح تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1986-2009

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 2-4

2-2- أثر أسعار النفط على الواردات:

من خلال الجدول رقم 2-5 أعلاه يتبين لنا أن حصيلة الواردات هي أخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات، وذلك لأن جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات وأن هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار هي الأخرى، وأن الجزء الأخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة، لقد سجلت حصيلة الواردات قيم منخفضة سنوات 1987-1988 وذلك بقيمة 7064 و 7326 مليون دولار على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي بلغت مستوى 17.73 و 1424 مليون دولار أمريكي للبرميل على التوالي، ونتيجة سياسة التقشف التي طبقتها الجزائر نتيجة ارتفاع الحصيلة المخصصة من الصادرات لخدمة المديونية، وبالتالي توقف مخططات التنمية، لتعاود الارتفاع سنة 1989 وذلك نتيجة حصول الجزائر على مساعدات من طرف صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الإستعدادي السري الأول.

لقد سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة، والسبب في ارتفاعها يعود إلى ارتفاع سعر البترول بالإضافة إلى تدابير التحرير التدريجي للتجار الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، في حين عرفت انخفاضا سنة 1991 رغم بقاء أسعار البترول مرتفعة

وذلك نتيجة ترشيد الدولة لواردات، لترتفع سنوات 1992 و 1993 مسجلة ما قيمته 9365 و 1993 مسجلة ما قيمته 8406 و 8789

مليون دولار، لكن حصيلتها بقيت منخفضة وهذا راجع إلى عودة سياسة الضغط على الواردات، فيما سجلت حصيلة الواردات سنتي 1994 و 1995 ما قيمته 9365 و 10761 مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة مقارنة بسنة 1996 و 1997 رغم انخفاض أسعار البترول، والتي سجلت على التوالي 15.83 و 16.86 دولار للبرميل والسبب في ذلك يعود إلى التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية، وبالأخص العمليات الاستيرادية مما نتج عنه إفراط وفوضى في الاستيراد، ثم عرفت انخفاضا سنتي 1996 و 1997 حيث سجلت ما قيمته 9098 و 18.68 دولار للبرميل وذلك نتيجة هبوط الواردات الغذائية نتيجة زيادة الإنتاج الزراعي، ونتيجة تصفية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، وعرفت سنة 1998 حصيلة منخفضة من الواردات هي الأخرى نتيجة انخفاض سعر البترول والذي عرف أدنى قيمة له، إلا أنه في سنة 1999 عاودت الارتفاع ووصلت إلى 9164 مليار دولار.

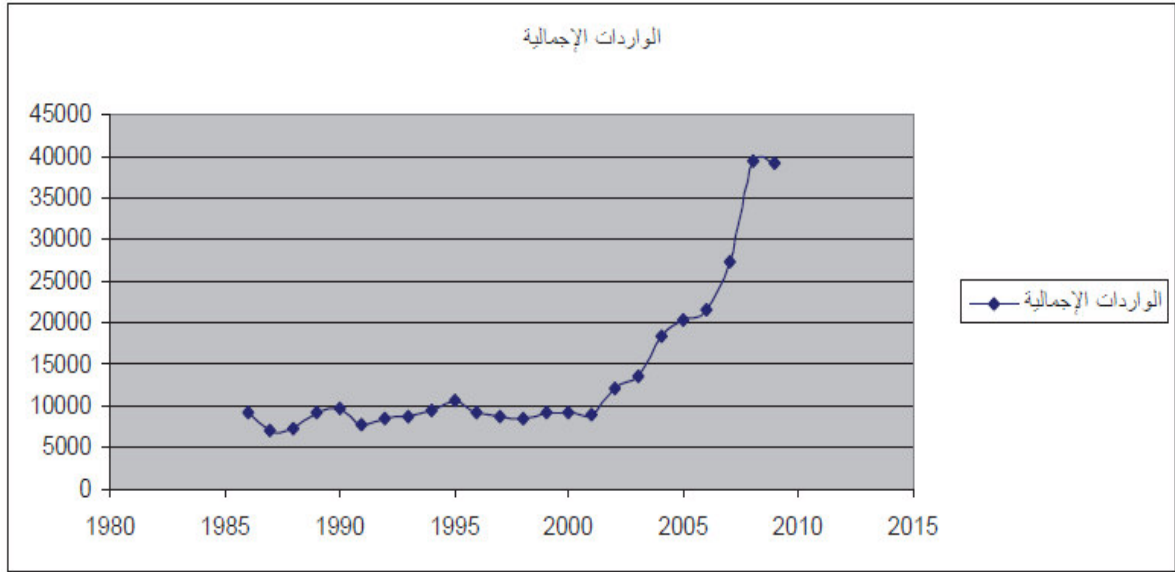
ومن خلال ما سبق فإن حصيلة الواردات ليست مرتبطة بشكل كلي بأسعار المحروقات خلال هذه الفترة، حيث أن جزءا منها يرتبط بأسعار المحروقات من خلال تأثيره على الصادرات، بينما الجزء الآخر مرتبط بسياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية وسياسة الضغط على الواردات.

أما خلال الفترة 2000-2009 فإن حصيلة الواردات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، منتقلة من 9173 مليون دولار للبرميل سنة 2000 إلى ما يقدر ب 39100 مليون دولار سنة 2009، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار البترول والتي انتقلت أسعارها من 27.60 مليون دولار للبرميل سنة 2000 إلى 61.10 دولار للبرميل سنة 2009، وأن هذا الارتفاع يعود كذلك إلى السياسة التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو والتي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال الفترة 2000-2009 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول، حيث تزامن ارتفاع حصيلة الواردات مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة والشكل رقم 2-3 يوضح تطور الواردات الإجمالية خلال الفترة 1986-2009.

الشكل رقم 2-3 يوضح تطور الواردات الإجمالية خلال الفترة 1986-2009

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 5-2

3- أثر أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري

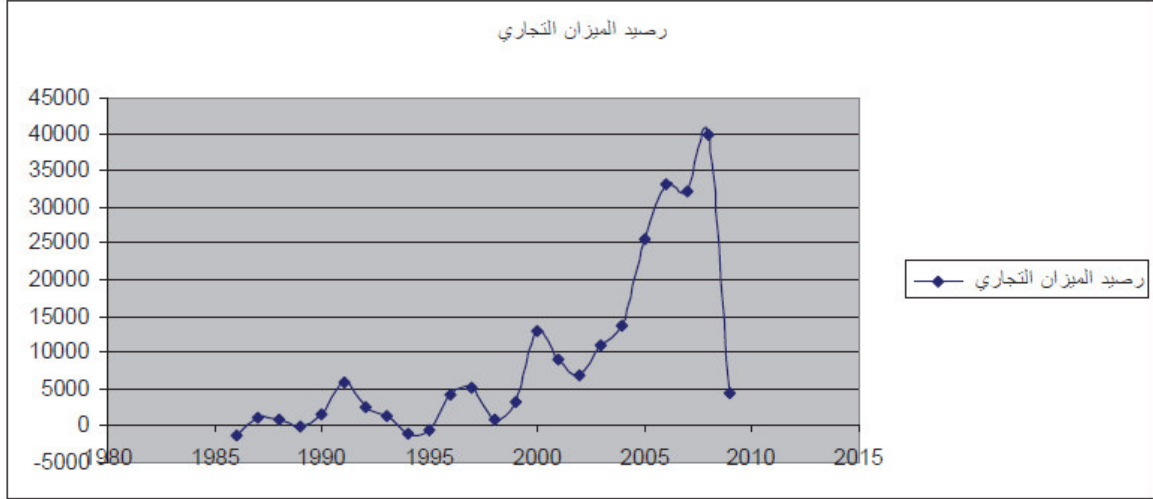
من خلال تحليلنا للجدول رقم 2-6 نلاحظ تقلبات في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1996 والذي هو نتاج التقلبات في حصيللة الواردات والصادرات خلال هذه الفترة، لقد عرف رصيد الميزان التجاري تقلبا كبيرا خلال الفترة 1986-1996 حيث سجل عجزا حادا سنة 1986 مقدار 1393 مليون دولار وذلك بسبب الانخفاض الكبير في أسعار، ليسجل فائضا خلال السنوات 1987 و 1988 نتيجة تحسن أسعار البترول، في حين عرفت سنة 1989 عجزا طفيفا في الميزان التجاري قدر ب 240 مليون دولار رغم ارتفاع أسعار البترول التي سجلت مستوى 17.31 دولار للبرميل، والسبب يعود في ذلك إلى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ولقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا طوال الفترة 1990-1999 ماعدا سنتي 1994 و 1995 والتي سجل خلالها عجز قدره 1025 و 521 مليون دولار، والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول والتي سجلت قيمة 16.33 و 15.53 على التوالي، والتي خفضت من حصيللة الصادرات ونتيجة الفوضى في الاستيراد نتيجة تدابير تحرير التجارة الخارجية والتي رفعت من حصيللة الواردات، إلا أنه في السنتين التاليتين عاد الميزان التجاري إلى تحقيق رصيد موجب حيث حقق فائضا قيمته 4277 مليون دولار سنة 1996 و 5202 مليون دولار لسنة 1997، وذلك نتيجة ارتفاع حصيللة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي سجلت ما قيمته 20.29 و 16.68 دولار للبرميل على التوالي، ونتيجة وانخفاض حصيللة الواردات والتي تعود إلى سياسة الضغط التي مارستها الدولة على الواردات، في حين أن سنة 1998 عرفت انخفاضا في رصيد ميزان المدفوعات حيث قدر رصيده ب 810 مليون دولار وذلك نتيجة تراجع حصيللة إيرادات الصادرات، والتي

تعود بدورها إلى انخفاض أسعار البترول حيث سجل في هذه السنة أدنى مستوى له بقيمة 12.28 دولار للبرميل، ليعاود الارتفاع سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار البترول وارتفاع الصادرات إلى 15522 مليون دولار. أما خلال الفترة 2000-2009 يتبين لنا أن رصيدا الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة، كما عرف تزايدا مستمرا حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 39820 مليون دولار سنة 2008، وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.50 دولار للبرميل سنة 2009 إلى ما قيمته 4550 مليون دولار. ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2009 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة، والشكل رقم 2-4 يوضح بدقة تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2009.

والشكل رقم 2-4 يوضح بدقة تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2009

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 2-6

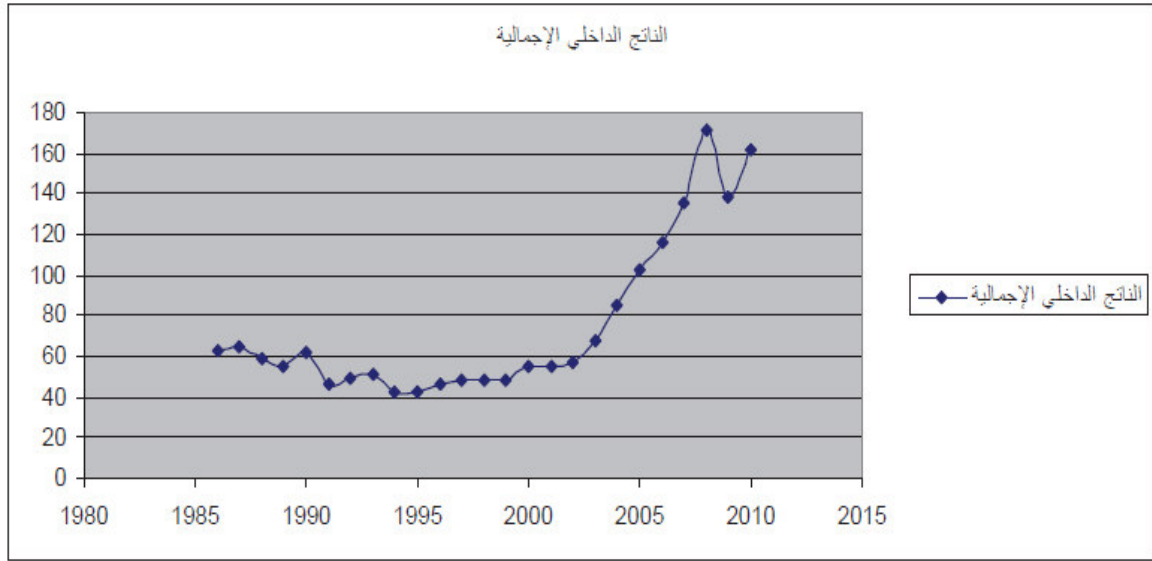
ثالثا: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي

من خلال الجدول رقم 2-7 ، أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول، والواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص يرجع إلى عدم الاستقرار في حصة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة

عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، وللاشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج الداخلي 30.18 % خلال الفترة 1986-2009، مما يعني أن حوالي 30.18 % من الإنتاج الداخلي الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية) التي تتكون أساسا من المحروقات (تتعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعته، وتراوح نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 12.39 % و 46.89 % ، وعرفت هذه النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة 2009-2000 وذلك بسبب ارتفاع حصة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، والتي بلغت في 41.08 % و الشكل رقم 2-5 يوضح تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1986-2010 .

والشكل رقم 2-5 يوضح تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1986-2010

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 2-7

رابعا: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة

إن الحساسية المفرطة لمداخل الخزينة جراء تغير أسعار النفط هي جلية وواضحة، فكلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية إلا وصاحبها ارتفاع مواز في حصيلته الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي حدوث فائض في الميزانية العامة، وهذا ما حدث في السنوات من 1990 إلى 1992 ومن 1995 إلى 1997، والعكس يحدث لما تنخفض الأسعار البترولية، وهذا ما حدث في أزمة 1986 و 1993 و 1998.

ففي الفترة 1985-1988 عرفت الميزانية عجزا دائما، أين انتقل من 12.1 مليار دولار سنة 1986 إلى 26.2 مليار سنة 1988، والسبب في ذلك راجع إلى الانخفاض الذي عرفته الإيرادات العامة بفعل أزمة البترول سنة 1986، فتدهور الموارد المالية الجزائرية بسبب انخفاض سعر البرميل الواحد من البترول من 40 دولار سنة 1981 إلى 17 دولار سنة 1986، أدى إلى عجز ميزانية الدولة في هذه الفترة.

وفي الفترة 1989-1992 بدأ الرصيد يتحسن، وذلك أن عجز سنة 1989 المقدر ب 1.7 مليار دج تحول إلى فائض سنة 1990، واستمر على هذا النحو إلى غاية سنة 1992 أين بلغ 2.1 مليار د.ج، وهذا راجع إلى أن التغيرات التي مست هذه الفترة كانت إيجابية باتفاق STAND BY الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية، وكذا زيادة إيرادات الجباية البترولية من خلال انتعاش سعر برميل النفط الذي وصل سنة 1991 إلى 19 دولار، والإيرادات التي خصت مجال النفقات العامة من أجل التحكم في زياداتها، وذلك من خلال رفع الدعم عن الإنجاز في إطار قانون نظام الأسعار.

ليعود رصيد الميزانية إلى الانخفاض ويصل إلى 8.1 مليار دج سنة 1992، ويدخل حالة العجز في السنتين 1993-1994، حيث كان لانخفاض أسعار النفط التي انتقلت من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20.1 دولار سنة 1992، ليزيد انخفاضها إلى 17.8 دولار سنة 1993، دور كبير في خفض إيرادات

الميزانية، فبعد أن كانت تشكل 32.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 1999، انخفضت إلى 30.3% سنة 1992 لتصل إلى 27.6% سنة 1993، وهو أحد الأسباب التي أدت إلى إحداث عجز الميزانية. لتعرف الميزانية فائضا في الفترة 1994-1997، أين وصل إلى 11,8 مليار دج 1995 و 100,1 مليار دج سنة 1996، و 81,5 مليار دج سنة 1997، وجاءت هذه النتيجة بفضل التقييد الصارم للنفقات العامة (خصوصا بالنسبة للأجور، وإعانات الدعم للاستثمارات)، بالإضافة إلى الزيادات في الإيرادات العامة التي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار الجزائري، وكذلك من ارتفاع الجباية النفطية على إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

بعد أن كان متوسط سعر برميل البترول في 1997 يبلغ 19.7 دولار انخفض في 1998 ليبلغ في السداسي الأول 16 دولار في المتوسط، وازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليبلغ 11.9 دولار المتوسط، وهكذا عكست ميزانية الدولة هذا الانخفاض، بحيث بلغت قيمة العجز الكلي 108 مليار دج، أي ما يعادل 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي.

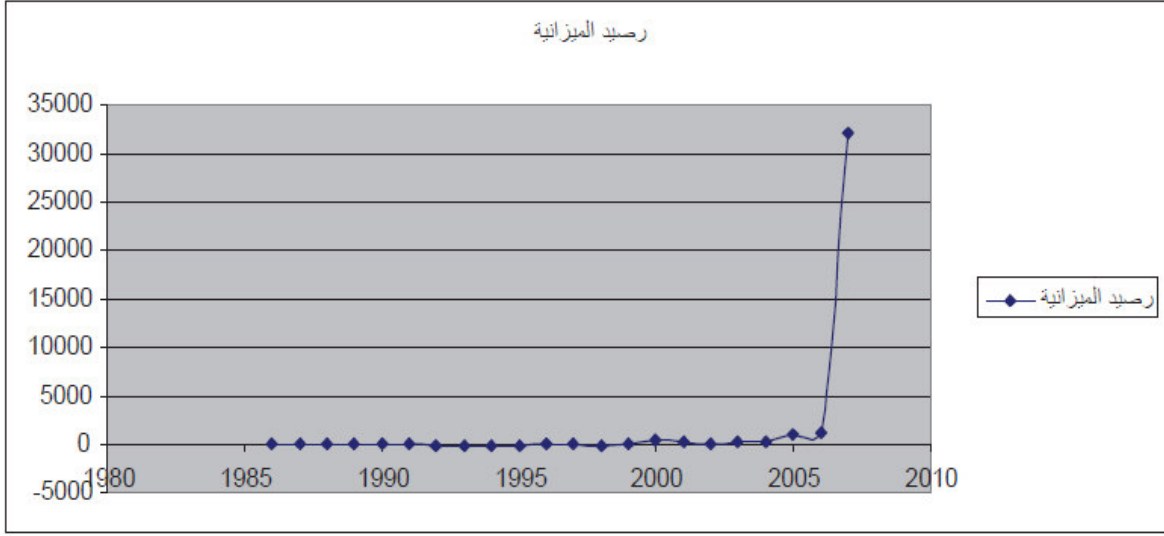
إن الأثر السلبي لانخفاض سعر البترول على المالية العامة قد ازداد حدة خلال السداسي الأول عام 1999 ليبلغ 23 دولار للبرميل، لتسجل الوضعية المالية للخزينة العمومية تحسنا في الثلاثي الرابع لهذه السنة، بحيث بلغ عجز الخزينة 0,5%، أي أقل من المستوى الذي بلغه في 1988 ، وأقل من المستوى المتوقع في قانون المالية وهو 2.4%.

ومنذ سنة 2000 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وكان هذا نتيجة لقدرة التمويل التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول، ونلاحظ أن قيمة النفقات العامة عرفت زيادة بنسبة 106% ما بين سنة 2000 إلى 2006

وارتفع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستوياته 67% في سنة 2006، كما سجل رصيد الميزانية فائضا مهما خلال هذه الفترة وارتفع بصفة مستمرة مسجلا سنة 2006 لفائض قدر ب 1153 مليار دينار رغم ارتفاع حجم النفقات العامة إلى 2428 مليار دينار، وبذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الجباية البترولية وبالتالي يتضح لنا جليا أن أسعار البترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات، والشكل رقم 2-5 رصيد الميزانية خلال الفترة 1986-2006 .

والشكل رقم 2-5 تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1986-2010

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 2-8

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- إن استمرار اعتماد الجزائر على العوائد النفطية في فترة الثمانيات جعلت من الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من خلال انخفاض هذه العوائد وقد بدى ذلك واضحا وجليا بعد أزمة 1986 وتأثيرها السلبي على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر ؛
- رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول، حيث تزامن تحسن رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار البترول والعكس بالعكس ؛
- تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول ؛
- الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة يتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار النفط.

ومن خلال هذا الفصل أيضا نستخلص أن الجزائر في تاريخها المستقل لم تعرف رخاءا ماليا مثلما تعرفه حاليا وقد تجلى هذا من خلال مظاهره.

لكن هذا الرخاء المالي لم يأتي بجديد خصوصا على الصعيد الاجتماعي، فالقدرة الشرائية للمواطن هي في تراجع مقارنة بالعشر سنوات الأخيرة، وهذا ما عجل بالحكومة لاتخاذ إجراءات مثل زيادة الأجور، لكن هذه الزيادة سرعان ما تفرغ في وعاء ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

خاتمة عامة

الخاتمة

لقد أثار موضوع النفط نقاش كبير في الميدان السياسي أكثر مما يثيره في الميدان الاقتصادي كما أنه يتأثر بالعوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية فأسعار كميات الإنتاج النفطية لها علاقة بقرارات سياسية و ليس لها علاقات ميكانيكية تتعلق بميكانيزم السوق الكلاسيكي المعروفة « سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض و الطلب فقط و إنما هناك عوامل أخرى كالجيوسياسية مثلا تجميد الأسعار التي تدور اليوم على الساحة النفطية كمدخل لحل مشكلات العالم الصناعي و بالتالي الحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي

نتائج اختبار الفرضيات:

- أثبتت الدراسة ان هناك علاقة طردية بين اسعار البترول و الصادارت فكلما انخفضت اسعار البترول انخفضت الايرادات المالية للدولة و بالتالي انخفاض ميزانيتها , مع العلم ان صادرات الدولة عبارة عن 79 % من اجمالي الصادرات كلها من قطاع المحروقات الامر الذي ياكّد ان الدولة تعتمد على البترول كعنصر اولي للصادرات و هذا ما يجزم صحة الفرضية
- من خلال دراسة تقلبات اسعار البترول وأثاره على المتغيرات الاقتصادية للدول العربية لاحظنا ان هناك تأثير كبير على المتغيرات الكلية للدول العربية بما فيها الناتج الاجمالي و ميزان المدفوعات و هذا لان معظمها يعتمد على البترول كمورد رئيسي , من خلال هاته النتيجة نثبت صحة الفرضية الثانية
- أثبتت الدراسة القياسية أن تغيرات كل من صادرات المحروقات و الجباية البترولية لا تحمل أي أثر مباشر على سعر الصرف الأجنبي , و بالتالي فان تغيرات هذا الأخير لا ترتبط بشكل مباشر مع المداخل النفطية , و إنما تعود إلى متغيرات أخرى , و بالتالي نقبل الفرضية.

من النتائج التي توصلنا إليها ما يلي

يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط ، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي الى نتائج ايجابية على المدى القصير

تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل إنعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني

ان أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطي ، لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية لها دورا رئيسيا في تحديد أسعار النفط العالمية مثل العوامل الجيوسياسية الكوارث الطبيعية ، الأزمات النفطية ، انخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية وعامل المضاربة في الأسواق الآجلة

إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني أو اختلالا أو توازنا وهو ما أكدته أزمة 1998 التي نقلت العديد من العن شردت من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة عجز

الميزان التجاري ، كما ساهمت في ارتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة ، وفي تدهور الصادرات الخ.....

ان ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة أدى إلى زيادة الفوائض المالية التي أدت إلى تحسين في المؤشرات الاقتصادية الخارجية منها الميزان التجاري.

ان أثر تقلبات أسعار البترول على مؤشرات الإقتصادية الداخلية مرهون بأسعار النفط تقريبا حيث أنه لا يظهر أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الأثر موجب يظهر في المدى البعيد و ذلك أن أثر ارتفاع تقلبات أسعار البترول على pib غير مباشرة حيث أن ارتفاع أسعار البترول سيؤدي إلى ارتفاع الدخل النقدي و هذا سيؤثر على كل مكونات الناتج المحلي الإجمالي حيث يرتفع الميل الحدي للاستهلاك، و يتزايد إقبال المستثمرين خاصة الأجانب مفهوم على القطاع النفطي كما سيرتفع الأنفاق الحكومي و كل هذا سيؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري

ساهم إرتفاع النفط في تحسن ملحوظ في إمتصاص البطالة و ذلك بزيادة الدولة الجزائرية الإعتماد على القطاع النفطي

أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الصناعة في الدول المتقدمة و كون الجزائر دولة النفطية فإن استمر ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع الطلب المحلي على الواردات و بالتالي ارتفاع التضخم.

إن الحديث عن تقييم الإجراءات التي إتخذتها السلطات الوطنية لمواجهة تقلبات أسعار النفط المتمثل في صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر ومدى فعاليته في ضبط وتثبيت الإيرادات العامة والحفاظ على توازن الميزانية من تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الوطني لا يزال مبكرا بسبب حداثة إنشاء لهذا الصندوق وسرية سياساته الاستثمارية كونه صندوق وهو صندوق ثروة سيادية بالأساس .وبالنظر إلى أن الجزائر لم تتعرض منذ تاريخ إنشاء الصندوق لصدمات خارجية ما عدى تلك التي حصلت سنة 2008 عند ارتفاع أسعار النفط .إلا أنه يمكننا أن نلمس مدى مساهمة هذا الصندوق في تخفيض المديونية العمومية سواء كانت داخلية أو خارجية حيث ما فتئت هذه الأخيرة في الانخفاض منذ سنة 2000 تاريخ إنشاء الصندوق وكما نعلم فإن الصندوق يحتوي على أصول مالية كبيرة نظرا للتحويلات الضخمة من النقد الأجنبي بسبب استقرار أسعار النفط أعلى من 37 دولار منذ سنة 2000 في اطار القواعد والأسس التنظيمية المقترحة لتنظيم عمل الصندوق و ضبط الإيرادات وسياساته الاستثمارية « سيكون من المفيد للإقتصاد الجزائري إذا تم فصل الصندوق عن الميزانية العامة والتداخل مع أدواره مع السياسة المالية من خلال إقراض الصندوق للميزانية العامة في حالات العجز بنسب محددة » مثلا إذا وصلت نسبة العجز في الموازنة العامة إلى مستوى 5 % من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مطبق في الاتحاد الأوروبي يتم تدخل الصندوق عبر سياساته المسطرة .من المهم أيضا أن يصبح دور الصندوق التدخل في الحالات الإستثنائية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد وإثارة الصدمات الخارجية .أخيرا إن نجاح الإقتصاد الجزائري في التخلص من الاعتماد المفرط على عائدات المحروقات وتنويع

موارد الدولة أفقياً سيعمل على تجنب الاقتصاد الجزائري الصدمات الخارجية الناجمة من تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية

و من أهم إقتراحاتنا ما يلي:

- تبني سياسة تنموية تقلص الاعتماد على القطاع النفطي و تعمل على تنويع مصادر الدخل ، من خلال دعم القطاع الزراعي و الصناعي ، و ذلك بغرض تنمية الصادرات القطاع النفطي بهدف التخفيف من الوزن الذي يحتله النفط كالنسبة من الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي
- للتخلص من آثار أسعار النفط ، يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، فضلا عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية
- عند إرتفاع أسعار البترول يجب إستغلال الفوائض المالية المحققة من خلال توجيه السياسة المالية لتحفيز العرض الكلي و إمتصاص اليد العاملة الشاغرة و ذلك برقع القدرات الانتاجية لمختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج « و كذا الآثار التضخمية لإرتفاع أسعار النفط.

الملحق رقم (1)

الاسعار الحقيقية للنفط		الاسعار الاسمية للنفط		السنوات
بحر الشمال	العربي الخفيف	بحر الشمال	العربي الخفيف	
2.32	1.30	2.23	1.30	1970
3.05	1.57	3.21	1.65	1971
3.28	1.73	3.61	1.90	1972
3.58	2.28	4.25	2.70	1973
9.63	7.27	12.93	9.76	1974
7.70	7.18	11.50	10.72	1975
8.11	7.11	13.14	11.51	1976
8.14	7.05	14.31	12.40	1977
7.56	6.73	14.26	12.70	1978
15.57	8.37	32.11	17.26	1979
16.39	12.40	37.89	28.67	1980
14.40	13.44	36.68	34.23	1981
12.19	11.58	33.42	31.74	1982
10.34	9.98	29.83	28.77	1983
9.54	9.29	28.80	28.06	1984
8.69	8.76	27.33	27.54	1985
4.50	4.26	14.50	13.73	1986
5.53	5.20	18.34	17.23	1987
4.37	3.91	14.97	13.40	1988
5.09	4.53	18.22	16.20	1989
6.38	5.54	23.99	20.82	1990
5.10	4.44	19.99	17.43	1991
4.79	4.44	19.33	17.94	1992
4.10	3.78	17	15.68	1993
3.72	3.63	15.80	15.39	1994
3.91	3.85	17.01	16.73	1995
4.65	4.48	20.70	19.91	1996
4.20	4.12	19.06	18.71	1997
2.72	2.61	12.71	12.20	1998
3.78	3.68	17.91	17.45	1999
5.87	5.53	28.44	26.81	2000
4.90	4.62	24.46	23.06	2001
4.93	4.79	25.03	24.32	2002
5.56	5.35	28.81	27.69	2003
7.24	6.54	38.23	34.53	2004
10.09	9.31	54.37	50.15	2005
11.84	11.10	65.14	61.05	2006
-	-	72.39	69.07	2007
-	-	97.26	94.08	2008
-	-	61.67	61.39	2009
-	-	79.50	78.09	2010

المصدر: تقرير منظمة الاوبك أعداد مختلفة + BP

الملحق رقم(2)

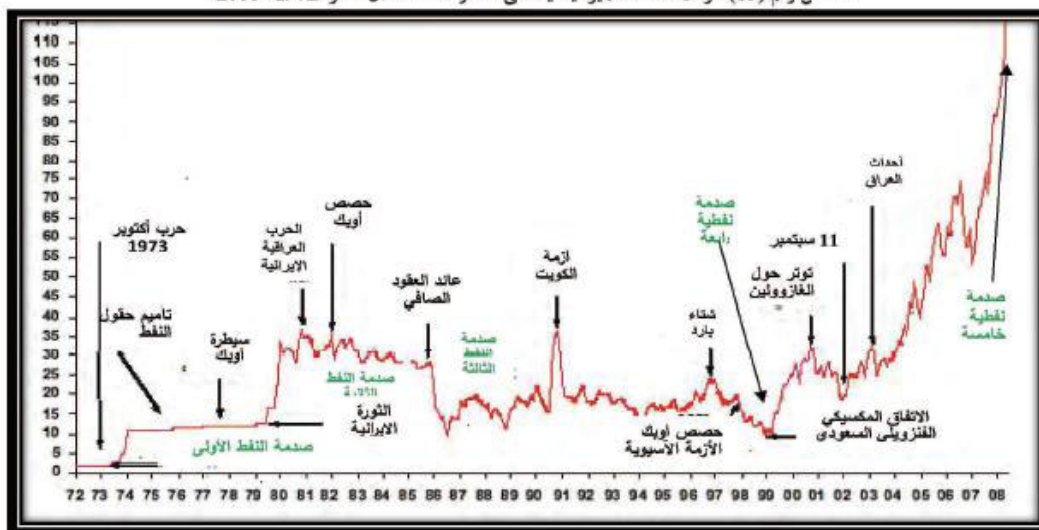
الوحدة: مليون دولار

النسبة النمو %	إيرادات الجباية البترولية	السنوات البيان
-	243	1963
83,95	447	1965
202,01	1350	1970
22,07	1648	1971
98,90	3278	1972
25,50	4114	1973
225,69	13399	1974
0,47	13462	1975
5,75	14237	1976
26,56	18019	1977
-3,62	17365	1978
52,69	26516	1979
42,01	37658	1980
35,30	50954	1981
-22,9	41458	1982
-9,01	37720	1983
16,22	43841	1984
6,71	46787	1985
-54,17	21439	1986
-4,47	20479	1987
17,68	24100	1988
88,79	45500	1989
67,47	76200	1990
111,94	161500	1991
20	193800	1992
-7,52	179218	1993
23,96	222176	1994
51,29	336148	1995
51,07	507837	1996
12,39	570765	1997
-33,64	378714	1998
47,89	560116	1999
28,54	720000	2000
16,75	840600	2001
9,01	916400	2002
-5,9	862200	2004

المصدر: وزارة المالية - المديرية العامة للضرائب.

الملحق رقم (3)

الشكل رقم (03) أثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة 1972-2008.



المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 127، خريف 2008، ص 166.

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 01-حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -لبنان، الطبعة الثانية،2006.
 - 2-محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة الجزائر، الطبعة 1983م
 - 3-سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى،1999.
 - 04- .عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية،1982.
 - 05-ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989 ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،1990.
 - 06- .ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 .
 - 07-لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك -مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى،2007
 - 08- سمير التنبير،"تطورات النفطية في الوطن العربي ماضيا وحاضرا"، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الاولى، الجزء الثاني، 2008
 - 09-د. حاتم الرفاعي، "البترول ذروة الإنتاج والتداعيات الانحدار"، كلية الهندسة، جامعة عين الشمس، نهضة مصر ط2 2009
 - 10-- سالم عبد الحسن ،" اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس،1999
 - 11- احمد حسين الهيبي،"مقدمة في اقتصاد النفط"، دار النموذجية للطباعة و النشر صيدا ، بيروت، ط1، 2011
 - 12- د زغيب شهرزاد ، و ا حلومي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري
- #### 2- الرسائل والمطبوعات الجامعية
- 01 مشدن وهيبية، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 -2003، رسالة ماجستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005
 - 02 قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر،2008-2009.

03- عيسى مقلید، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008

04- جمال لعامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر

05- حسين يرقى، استراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية-حالة مؤسسة سوناطراك-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007

06- العباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلية، الجزائر، فيفري 2005

07- محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية والضرائب. دار هومه، الجزائر، 2004

08- عبد الله منصورى، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006

09- مسعود دراوسى، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006

10- يسرس محمد ابو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على تشريع الجزائري دار النهضة العربية، القاهرة، 1996

3-الدوريات والمجلات

01 نور الدين هرمز وآخرون وأثر تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29) العدد (1) دمشق، 2007 .

02-المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، متاح على:

www.arab-api.org/develop_1.htm

03-الإدارة الاقتصادية أوأبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في . الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد128 ، شتاء2009 .

04-إبراهيم شحاتة، أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15 العدد 54 سنة1989 .

05- حسين مالطي، " النفط الأحمر"، ترجمة السيد مصطفى جنيدي، دار مارينو للنشر 1997

06- احمد هني، " المديونية "موفم لنشر، الجزائر، 1992

التقارير:

01- تقرير الأمين العام السنوي، 2000 ، 2005 ، 2008، 2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

02- قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 جوان 2000، و لمزيد من التفاصيل انظر: الجريدة الرسمية -العدد 37-صادرة بتاريخ 28/06/2000، متضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

LES LIVERS

1. Jean Pierre Angelier, « énergie international 1987-1988 », Economica 1987.
2. Maurice durousset, « Le marché du pétrole », Edition ellips 1999

المواقع الالكترونية:

www.opec.org

www.ons.dz

22/02/2011 19:10:32 <http://stcp.forumalgerie.net/t37-topic>